جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل إقتصادي و إستشراف

الموضوع

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي و أهميته في الجزائر

دراسة حالة المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران– موريس أودان – (2016–2020)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب

غيس جمال

تحت إشراف

د. عبد الكريم بن عامر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.د جديدن لحسن	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
د. عبد الكريم بن عامر	**أستاذ محاضر- أ -**	**مشرفا**
د. بوعلي عبد القادر	**أستاذ محاضر - أ -**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل إقتصادي و إستشراف

الموضوع

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي و أهميته في الجزائر

دراسة حالة المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران– موريس أودان – (2016–2020)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب

غيس جمال

تحت إشراف

د. عبد الكريم بن عامر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

أ.د جديدن لحسن	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
د. عبد الكريم بن عامر	**أستاذ محاضر- أ -**	**مشرفا**
د. بوعلي عبد القادر	**أستاذ محاضر - أ -**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022-2023

الملخصات

الملخص

يرتكز التعليم العالي على قضية جد مهمة تتمثل في الأنفاق و تمويل القطاع باعتباره يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الكثير من الدول و بالأخص الدول النامية بما فيها الجزائر.

فالإنفاق الحكومي يكمن في النفقات العمومية للدولة من : نفقات التسيير ، نفقات التجهيز ، الإعانات، النفقات الاستثمارية

و كذا تسديد الفوائد على الديون . و في هذا الصدد ، فقد خصصت الجزائر ميزانية معتبرة للتعليم العالي بحكم تطوره من الناحية المادية و البشرية من جانب الهياكل البيداغوجية و تضاعف عدد الطلبة و الأساتذة مما استوجب زيادة في الإنفاق عليه و ذلك برفع مستويات تمويل المؤسسة الجامعية عموما و المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران خصوصا و يظهر ذلك من خلال الميزانية التي تصرف سنويا على قطاع التعليم .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق الحكومي – التعليم العالي – الميزانية–التكلفة – الطلبة–الأساتذة

abstract :

Higher education is based on a very important issue of spending and financing the sector, as it constitutes a heavy burden on many countries, especially developing countries, including Algeria.

Government spending lies in the state's public expenditures,including: management expenses, equipment expenses, subsidies, investment expenses, as well as interest payments on debts. In this regard, Algeria has allocated a significant budget to higher education due to its development in material and human terms on the part of pedagogical structures and the doubling of the number of students and professors, which necessitated an increase in spending on it by raising the funding levels of the university institution in general and the National Polytechnic School in Oran in particular. This is demonstrated by the budget spent annually on the education sector.

keys words : Government spending - higher education - budget - cost - students – professors.

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان إلى الأستاذ الفاضل **بن عامر عبد الكريم** على قبول الإشراف على المذكرة المتواضعة وعلى ما قدمه لي من نصائح و إرشادات قيمة ساعدتني في إتمامها. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة رئيسا، و مناقشا على تحملهم عناء قراءتها و تصحيحها.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأساتذة الدين علمونا أسس و فنون الغوص في بحور العلم عامة و خاصة فصدق من قال :"من علمني حرفا صرت له عبدا".

كما أتقدم أيضا بالشكر إلى أعضاء طاقم إدارة كلية العلوم الاقتصادية و أيضا مسيري المكتبة بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت على كل الخدمات المقدمة لنا طيلة مشوارنا الدراسي .

.

الطالب غيس جمال

إهـــــــــداء

أهدي هذه المذكرة إلى كل من ساندني وشجعني في حياتي الأكاديمية والعملية، وإلى أسرتي الحبيبة التي دعمتني ووقفت بجانبي في كل الظروف، كما أهديها إلى جميع أحبابي وأصدقائي الذين ألهموني بإيمانهم الثابت بقدرتي على تحقيق النجاح، ولن أنسى بالتأكيد فضل أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ومشرفي الأستاذ بن عامر عبد الكريم الذين كان لهم الدور الكبير في وصولي إلى هنا.

الطالب غيس جمال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخصات	
مقدمة	أ
الفصل الأول :مفاهيم عامة حول التعليم العالي و إقتصادياته	1
المبحث الأول : مفهوم التعليم العالي ، مكوناته ووظائفه	2
المطلب الأول : ماهية التعليم العالي	2
الفرع الأول :تعريف التعليم العالي	2
الفرع الثاني :تعريف المؤسسات الجامعية	3
المطلب الثاني: مكونات التعليم العالي	4
الفرع الأول :مدخلات و مخرجات العملية التعليمية	4
الفرع الثاني :المستفيدين من العملية التعليمية	5
المطلب الثالث: وظائف و اقتصاديات التعليم العالي	6
الفرع الأول :وظائف التعليم العالي	6
الفرع الثاني :إقتصاديات التعليم العالي و رواده	7
المبحث الثاني : الإنفاق الحكومي على التعليم العالي	11
المطلب الأول : ماهية الإنفاق الحكومي على التعليم العالي و مصادره	11
الفرع الأول : مفهوم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي	11

قائمة المحتويات	الصفحة
الفرع الثاني : ميزانية التعليم العالي و الميزانية العامة للدولة	14
المطلب الثاني : كلفة التعليم العالي	20
الفرع الأول :ماهية كلفة التعليم العالي و أنواعها	20
الفرع الثاني : طرق حساب كلفة التعليم العالي	23
المطلب الثالث :تمويل التعليم العالي بالجزائر	26
الفرع الأول : ماهية و مصادر تمويل التعليم العالي	26
الفرع الثاني : الإتجاهات الحديثة لتمويل التعليم العالي	30
الفصل الثاني :دراسة نفقات التعليم العالي و إقتصادياته بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران من سنة 2016 إلى سنة 2020	33
المبحث الأول :لمحة تاريخية عن المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان–	35
المطلب الأول :التعريف بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان–	35
الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان–	36
الفرع الثاني : الهياكل الإدارية للمدرسة	38
المطلب الثاني : تطور الجانب البشري	44
الفرع الأول :تطور عدد طلبة المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان–	44
الفرع الثاني : تطور عدد الأساتذة بالمدرسة	45
المبحث الثاني : تحليل ميزانية التسيير للمدرسة	46
المطلب الأول :عرض إيرادات و نفقات المدرسة	46
الفرع الأول : تحليل إيرادات و نفقات المدرسة	46
الفرع الثاني : نسبة ميزانية المدرسة مقارنة مع ميزانية القطاع و مع ميزانية الدولة	65
الخاتمة	69
قائمة المراجع	74

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم	البيان	الصفحة
01	تطور ميزانية التعليم العالي و الميزانية العامة (2000-2018)	15
02	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)	17
03	الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الأخرى(2011-2018)	19
04	تطور عدد الطلبة للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان- (2016-2020)	44
05	مجموع تكاليف الطالب الواحد (2016-2020)	45
06	تطور عدد الأساتذة للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان- (2016-2020)	45
/	إيرادات و نفقات ميزانية التسيير 2016/01/01 إلى 2016/12/31	47
/	إيرادات و نفقات ميزانية التسيير 2017/01/01 إلى 2017/12/31	50
/	إيرادات و نفقات ميزانية التسيير 2018/01/01 إلى 2018/12/31	53
/	إيرادات و نفقات ميزانية التسيير 2019/01/01 إلى 2019/12/31	56
/	إيرادات و نفقات ميزانية التسيير 2020/01/01 إلى 2020/12/31	59
07	حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي في ميزانية الدولة و نسبة المدرسة منه (2016-2020)	66

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم	البيان	الصفحة
01	توزيع ميزانية التسيير بالنسب حسب نمط المؤسسات الجامعية اسنة 2016	18
02	الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان–	37

مقدمة

ثمة اتفاق بين المهتمين والمتخصصين في أمور التنمية على أنه لا يمكن حدوث تنمية اجتماعية بدون تنمية إقتصادية والعكس صحيح وأن كلاهما لا يمكن حدوثه بدون تنمية للموارد البشرية .ذلك أن التنمية بصورتها الشاملة هي نتاج الجهد الإنساني ، وأن رأس المال البشري يعتبر عاملا لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،كما أنه أصبح محور اهتمام كبير لدى الدول النامية والمتقدمة على حد السواء ،خاصة عندما انتقل مفهوم الدول الغنية من الدول التي تمتلك مصادر طبيعية للثروة أكثر من غيرها، إلى الدول التي تمتلك أكبر قدر من القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا في مختلف التخصصات ، وبما أن التعليم بمختلف أشكاله ومراحله هو الذي يوفر هذا التأهيل كان لزاما على الحكومات أن تولي أهمية بالغة له وخاصة العالي منه لانعقاد الآمال عليه في حل مشاكل الدول وتحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية.

لكن التعليم يواجه اليوم مجموعة كبيرة من التحديات ، منها قضية الإنفاق عليه و الذي أصبح يشكل عبئا ثقيلا عل عاتق معظم بلدان العالم، بما فيها الجزائر،ولقد بدت ملامح الأزمة العالمية للإنفاق تظهر منذ منتصف السبعينيات الميلادية من القرن العشرين تقريبًا، وقد نُسب ذلك إلى العوامل الديموغرافية والإقتصادية والتربوية، من أبرزها التوسع الكبير الذي حدث في التعليم عقب الحرب العالمية الثانية على المستوى العالمي، وساعد على ذلك بروز نظرية رأس المال البشري وتبلْوُر علم اقتصاديات التعليم في أوائل الستينيات ، وما تمخض عن ذلك من دراسات و أبحاث عديدة أكدت على أهمية التعليم في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدول، وعلى المنافع الفردية و الإجتماعية والإقتصادية الكبيرة التي تعود من جراء الإنفاق عليه.

و من جهة أخرى فإن تسارع نمو السكان وما نتج عنه من زيادة كبيرة في الطلب الاجتماعي و الاقتصادي على التعليم في كافة الدول يُعد أيضا عاملا مهما أدى إلى تزايد حجم الإنفاق على التعليم. ضف إلى ذلك العوامل اقتصادية كارتفاع المستوى العام للأسعار، وارتفاع تكاليف المواد التعليمية، والانخفاض المستمر لأسعار البترول،وانخفاض القيمة الشرائية لوحدة النقد الناتج عن التضخم.

فيما يخص الجزائر، لقد عرفت منظومة التعليم العالي تطورا كميا لافتا، إن مثل هذا التطور السريع، ما كان له أن يحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات، نتيجة الضغط الكبير على الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي والذي يتسبب في ظهور النفقة المتزايدة بناءا على المصاريف اللازمة للتأطير، والتجهيزات اللازمة للجامعات ومصاريف الهيئة التدريسية، وميزانيات البحث العلمي، وكما نعلم أن تمويل التعليم العالي في الجزائر هو حكومي، مما يجعل الدولة تتحمل التكاليف دائما بغض النظر عن ظروف الدولة الإقتصادية .

و في هذا الصدد فهي تخصص جزء من ميزانيتها للإنفاق على التعليم العالي مما يستدل به على الجهد الذي تبدله الدولة لأحل التعليم. وتشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر على الجامعات الحكومية التي تضم مئة وستة (106)مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعين (48) ولاية عبر التراب الوطني . وتضم خمسون (50) جامعة، ثلاثة عشرة (13مركزا جامعيا وعشرون (20) مدرسة وطنية عليا وعشرة (10) مدارس عليا للأساتذة واثنتي عشرة (12) مدرسة تحضيرية وأربع (4) مدارس تحضيرية مدمجة وأربع (04) ملحقات ، كما أن هناك مؤسسات حكومية أخرى تشرف على أنماط

من التعليم العالي مثل وزارة الصحة ، وزارة المالية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الدفاع الوطني وكلها تحتاج إلى إنفاق وتمويل خاص ومستمر، ومما سبق ذكره جاءت إشكاليتنا محل الدراسة على النحو التالي :

إلى آي مدى يتم التحكم في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي و أهميته في الجزائر؟ و قد اختيرت المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران كنموذج لتجسيد هذه الدراسة.

و للإجابة على الإشكالية تم وضع التساؤلات التالية:

ما هو مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر ؟

ما المقصود بالتعليم العالي ضمن الفكر الاقتصادي ؟

ما هو واقع التعليم العالي في الجزائر ؟ وما هي أهميته؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

– ترتبط أهمية التعليم العالي ارتباطا طرديا بالإنفاق الحكومي.

– لم تختلف نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران مهما اختلفت مستويات الإنفاق الكلي للدولة.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي في الدراسة.

أهمية الدراسة:

يعتبر التعليم العالي أكثر من قمة هرم في التعليم التقليدي، بل أنه عماد التنمية البشرية الحاسم على صعيد العالم كله وكونه كذلك يبدى أشد تأثير من أي وقت مضى في بناء اقتصاديات المعرفة، فالتعليم العالي هو بالتأكيد محوري بالنسبة إلى عملية خلق القدرات الفكرية التي يعتمد عليها إنتاج المعرفة واستعمالها، وبالنسبة إلى تعزيز مسارات التعليم المستمر والضروري لتحديد معلومات الأفراد ومهاراتهم.

و عليه تم تصميم خطة البحث وفق فصلين مسبوقين بمقدمة ليليها عرض و حوصلة ماطرح في الإشكالية موضوع الدراسة و ينتهي بخاتمة .

نتناول في **الفصل الأول** عنوان مفاهيم عامة حول التعليم العالي و اقتصادياته و يتضمن مبحثين.

سيتم التطرق في **المبحث الأول** إلى مفهوم التعليم العالي، مكوناته و أهم وظائفه،أما في **المبحث الثاني** ستناول دراسة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، أما بخصوص **الفصل الثاني** ، فقط تضمن دراسة نفقات التعليم العالي على مستوى المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران عبر مبحثين ، تناولت الدراسة في **المبحث الأول** لمحة تاريخية عن المدرسة أما **المبحث الثاني** فقد خصص لدراسة و تحليل ميزانية التسيير المدرسة و إجمالي نفقاتها و إيراداتها خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2020.

و في الأخير نستعرض الخاتمة و أهم النتائج و التوصيات المتحصل عليها من خلال البحث.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التعليم العالي و إقتصادياته

تولي معظم الدول اهتماما كبيرا للتعليم ، خاصة قطاع التعليم العالي، وذلك لعلاقته الوطيدة بالنمو الاقتصادي كما بينته جل الدراسات الإقتصادية :(دنسون، شولتز و بيكر...)، كما كان لظهور إقتصاد المعرفة ، دورا فعالا لزيادة اهتمام الدول بهذا القطاع ، كونه آخر مراحل التعليم و أرقاها.

و تكمن أهمية مؤسسات التعليم العالي في أحد أهم مخرجاتها و هم ذوي الشهادات الذين يمثلون : المخرجات و المستفيدين الأساسيين من العملية التعليمية ثم المكونات.أما الأسباب التي أدت للاهتمام بموضوع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من حيث تطور منظور التعليم من كونه استهلاكا، إلى التعليم كاستثمار؛ و التي كانت بداياتها مع تأكيد A.Smith على أهمية التعليم من خلال مؤلفه الشهير بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم " ثم واصلوا الدراسة حول اقتصاديات التعليم باقي العلماء ليتوصلوا في الأخير أن التعليم العالي هو أساس تطور كل بلد.

وتفصيلا أكثر في هذا الموضوع، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول سيتناول مفهوم التعليم العالي، و ذلك من خلال التطرق لماهيته، مكوناته و وظائفه أما المبحث الثاني سيخصص للإنفاق الحكومي على التعليم العالي.

المبحث الأول: مفهوم التعليم العالي، مكوناته و وظائفه :

يدرج التعليم العالي كأخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، يكتسب طالب العلم فيه معارف، مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل. وعليه سنتطرق لماهية التعليم العالي، وأهميته، أهم مكوناته والأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: ماهية التعليم العالي:

ذهب الكثير من المؤلفين و الباحثين إلى استعمال مصطلح التعليم العالي كمصطلح مرادف للتعليم الجامعي فالجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي و البحث العلمي فهي تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة من أجل خدمة المجتمع و تستمد نشاطها من العنصر البشري الذي يملك كفاءات عالية للأداء الجيد من أجل تقديم الخدمات المتنوعة باستعمال العلوم و التكنولوجيا[1] ، و يقصد بالتعليم العالي مختلف أنواع الدراسات و التكوين، أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة[2] .

الفرع الأول:تعــريف التعليم العالي :

يقصد بالتعليم العالي المرحلة التعليمية المكملة للمراحل التعليمية السابقة، ويشمل كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات و هو آخر مرحلة من مراحل

[1] أحمد زوزو : تقييم الإصلاح الجامعي الجديد، نظام "ليسانس، ماستر، دكتوراه"في ضوء تحضير الطلبة لعالم التنقل،رسالة ماجستير علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2005-2006 ، ص13.

[2] Unesco, conférence mondiale sur l'enseignement supérieur(paris :déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le 21 e siècle, vision et action,5-9/10/1998).P1. Au site web :www.unesco.org

التعليم النظامي ، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدول، ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد .

وتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك :الجامعة، الكلية، الأكاديمية.. فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي، وتطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها، مثل :الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر.

فالتعليم العالي إذن هو مرحلة مميزة تقع بعد مرحلة الثانوية و هذا ما يؤكده التعريف الوارد في الجريدة الرسمية : "يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي و يمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة[1] .

الفرع الثاني :تعـــــريف المؤسسات الجامعية :

المؤسسات الجامعية هي مؤسسات تعليمية تقدم التعليم العالي و البحث العلمي و تشمل الجامعات، الكليات و المدارس العليا التي توفر برامج الدراسة لحاملي شهادة البكالوريا لتحضير شهادة الليسانس و الماستر و الدكتوراه في مختلف التخصصات الأكاديمية و تمتد مدة الدراسة فيها عموماً إلى أربع سنوات، ما عدا كليات الطب والعلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة.

تعتبر المؤسسات الجامعية مراكز مهمة للبحث و التطوير والابتكار، حيث يتم إجراء البحوث العلمية و الدراسات الأكاديمية في مختلف المجالات المعرفية و تساهم أيضا في تطوير المعرفة[2] و نقلها إلى المجتمع من خلال إعداد الطلاب للمهن المختلفة و توفير فرص العمل و التحصيل العلمي المتقدم.

كما تعد أيضا بيئة حيوية للتفاعل الثقافي و الاجتماعي، حيث يلتقي الطلاب من مختلف الخلفيات الثقافية العرقية و الاجتماعية و توسع بذلك أفاقهم و تطور مهاراتهم الشخصية و الاجتماعية إلى جانب التحصيل العلمي.

و بهذا الشكل تتمتع المؤسسات الجامعية بالاستقلالية الأكاديمية، ولها حرية تصميم برامجها التعليمية و تحديد مناهج الدراسة و اختيار أعضاء هيئة التدريس و الباحثين، و تعتمد على التمويل و الإنفاق الحكومي، لتمكينها من توفير البنية التحتية اللازمة و الموارد الأكاديمية للتعليم و البحث و بشكل عام تعد المؤسسات الجامعية الركيزة الأساسية لتطوير المجتمعات و التقدم العلمي و الاقتصادي.

[1] الجريدة الرسمية . العدد 24، القانون رقم 99-05، المؤرخ في 04 أفريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص5.

[2] العبادي هاشم فوزي، 2008،إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الأداري المعاصر،مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، الأردن،ص62- 63

المطلب الثاني: مكونات التعليم العالي[1]:

ترتكز الوظيفة الأساسية التي يقوم عليها التعليم على عدة عناصر تسمى بمدخلات و مخرجات العملية التعليمية لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين.

الفرع الأول : مدخلات و مخرجات العملية التعليمية:

-أولا – المدخلات : إن عملية تحديد المدخلات تعد من المسائل التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما وجدت لصالح الطلبة، فهم إذن المدخلات و هم المخرجات في الوقت نفسه، و هناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية و البشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة، و أن جميعها سواء كانت تكاليف رأسمالية جارية أو ثابتة تسبب خسارة إذا لم يحسن استغلالها على الوجه الأكمل و تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

وفي هذا الصدد، يمكن حصر المدخلات في الطلبة، هيئة التدريس،الوسائل المادية والعملية التعليمية.

-1 – الطلبة:

ينقسم الطلبة إلى صنفين : طلبة دراسات التدرج و ما بعد التدرج في الدراسات العليا، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى و يدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه (حسب النظام الكلاسيكي) أما حسب النظام الجديد (ل.م.د) دراسات التدرج لمدة (5)سنوات وما بعد التدرج(3) سنوات بعد الحصول على شهادة الماستر.

كما يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي يتم من خلالها تأطيرهم و التأثير على سلوكهم و اتجاهاتهم من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم و هو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف يكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي.

-2– هيئة التدريس:

تعتبر هيئة التدريس العنصر الأساسي في العملية التعليمية، التي تربطها مع حجم هيئة التدريس وكفاءتها بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى ضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس، وارتفاع التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، و لا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى.

[1] فليح حسن خلف، 2007 ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن. ،ص 246- 247

3-الوسائل المادية:

الوسائل المادية هي تلك الهياكل البيداغوجية و التي تشمل المباني بكل مرافقها، وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات و القاعات و التجهيزات والمختبرات وورش العمل...الخ التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى، و التي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية، تحدد مقدار ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها و أعداد الطلبة والعاملين بها و طبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها.

ضف إلى ذلك الوسائل التعليمية المستخدمة من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم و التعلم و تتمثل في المطبوعات، الكتب و أجهزة العرض المتنوعة.

4- العملية التعليمية: [1]

و يقصد بها عمليات التدريس و التدريب و المقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات و المستجدات العلمية و الثقافية، و أن تتلاءم مع متطلبات البيئة و المجتمع، و أن يوفر النظام التعليمي، تخصصات تجد لها مكانا في سوق العمل، وليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة و لا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة باعتبارها عمالة فائضة.

ثم إن من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب و طرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، لذا لابد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق و كذلك القدرة على استخدام التقنيات و الوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة باقتدار وكفاءة عالية و هو شرط أساسي لتحقيق الجودة.

و العنصر الآخر في المنهج هو التقويمات و الاختبارات التي تتبع من أجل قياس و تقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي لذا ينبغي عدم الاعتماد على نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية .

ثانيا- المخرجات: تعتبر المخرجات بمثابة الحصيلة النهائية التي أجريت على المدخلات و تكمن في إعداد الطلبة المتخرجين و الذي يتماشى تخرجهم مع تحقيق الشروط الكمية و النوعية أي أن مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية.

الفرع الثاني: المستفيدين من العملية التعليمية[2]:

يمكن حصر المستفيدين من النظام التعليمي فيما يلي : الطلبة، أولياء الأمر، أرباب العمل و المجتمع.

[1] مهدي التميمي، 2007 ، مهارات التعليم: الدراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، ص 131

[2] مهدي التميمي ، 2007 نفس المرجع السابق 134-135

أ– الطلبة: و هي أهم فئة مستفيدة من العملية التعليمية التي تقدمها المؤسسات الجامعية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعدادهم في إطار نشاطات و ممارسات ذات أهمية في المجتمع من أجل إعدادهم لحياة أفضل ،لذا تم إدخال مواضيع دراسية جديدة مثل التكنولوجيا والمعلوماتية والتدريبات و المناهج العملية على المناهج الجديدة بحيث يكون الطلاب أكثر تحضيرا للعمل في المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية المختلفة .

ب– أولياء الأمر: يعتبر أولياء أمر الطلبة من أهم عناصر النظام التعليمي و مؤسساته لسببين:

أولهما:أن الغاية من تواجد أبناءهم في المؤسسات الجامعية، لدليل لإعدادهم و تأهيلهم لحياة مستقبلية أفضل، كي يحقق أبناءهم مشاريعهم و طموحاتهم المرجوة.

ثانيهما: أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات (المؤسسات الخاصة)، فمن حقهم أن يطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم، و المشاركة في توفير عوامل النجاح لها و بحث الأسباب المؤدية إلى تدنيها أو إخفاقها.

ج– أرباب العمل: يعتبر أرباب العمل من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، و يتمثل أرباب العمل في المديرين و المشرفين و رؤساء الأقسام و المديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة و الخاصة،

لذا فإن استماع مؤسسات التكوين و التعليم لمقترحاتهم الخاصة بتطوير كفاءة المتخرجين تكون أكثر نفعا لأنها أكثر دقة وموضوعية في عمليات التقويم، و إذا كان لابد من تحسين جودة أداء المتخرجين فإن أفضل ما يتم الاعتماد عليه هم أرباب العمل و الذين سوف يعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات، لذا فإن هؤلاء يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة و الكفاءة المهنية و الفنية و السلوكية للعمل الذي يمارسه و الذي أسند إليه و أعد له في مؤسسات التكوين و التعليم، و بموجب ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية فإنهم أقدر من غيرهم على تشخيص جوانب القوة والضعف في أداء هؤلاء المتخرجين.

د –المجتمع : يعتبر المجتمع المستفيد الأساسي من العملية التعليمية في عدة طرق مختلفة منها :

1–تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية: و يتمثل ذلك من خلال توفير التعليم حيث يمكن للمجتمع تنمية موارده البشرية و تحسين قدراته في مجالات مختلفة مثل العلوم و التكنولوجيا.

2–تعزيز التوظيف و العمل على القضاء على البطالة : إذ يرتبط هذا العامل بفرص التوظيف و خفض معدلات البطالة في المجتمع عندما يتم تزويد الأفراد بالمعرفة و المهارات اللازمة فإن فرص الحصول على الوظائف تتزايد مما يؤدي إلى تحسين الدخل و الرفاهية الاقتصادية للأفراد و المجتمع كافة .

المطلب الثالث: وظائف و اقتصاديات التعليم العالي :

الفرع الأول: وظائف التعليم العالي:

حدد المؤتمر العالمي لمنظمة ال UNESCO ، المنعقد سنة 1998 ، وظائف التعليم العالي و حصرها في ثلاثة وظائف رئيسية هي:

1-**التعلـيم** : و هي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية و التقنية، المهنية و الإدارية ذات المستوى العالي.[1]

2 – البحث العلمي [2] : هو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة بإتباع طريقة علمية منظمة بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج و إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة.

حيث أن الجمع بين التعليم و البحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن 18 اسكتلندا وفي القرن 19 في كل من و ألمانيا على الترتيب و التي اهتمت بالبحث العلمي. إذ يعتبر البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، فالاكتشافات تأتي من خلال البحث و التمحيص و متابعة الأحداث و الأفكار و محاولة تطويرها ودعمها ورعايتها. فكثير من الابتكارات ، الاكتشافات و الاختراعات ما هي إلا نتيجة للأفكار الابتكارية لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين.

3– خدمة المجتمع : كانت تقتصر وظائف الجامعة في العصور الوسطى بعلوم الدين والفلسفة و لم تكن تهتم بالتنمية الاقتصادية، إلا أنه بعد الثورة الصناعية بدأت الجامعة تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع، حيث بدأت في القرن 19 بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت، منها :العلوم، الهندسة، المحاسبة ولكن فقط في القرن العشرين أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال...[3]

الفرع الثاني : اقتصاديات التعليم العالي و رواده :

ويعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه : "علم يبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم " و التدريب عقلاً وعلماً ومهارة وصحة العلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين.

كما عرفه كوهن COHN على أنه" دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده استخدام الموارد الإنتاجية من أجل إنتاج مختلف أنواع التدريب والتنمية الشخصية ،من خلال المعرفة والمهارات وغيرها ،اعتمادا على التدريب الشكلي خلال فترة زمنية محددة ،وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل[4].

أولا :المفهوم الاقتصادي للتعليم من منظور السلع :

لابد أولا أن نتعرض لمفهوم السلع و أنواعها قبل إعطاء المفهوم الاقتصادي للتعليم من منظور السلع

أ – مفهوم السلعة:

يقصد بالسلعة كل شيء يشبع رغبة عند الإنسان.وقد وضع الاقتصاديون عدة تصنيفات للسلع نذكر منها ما يلي:

[1] حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطابية، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، ترجمة، دار الشروق للنشر و التوريع، الأردن.2002، ص-26

[2] العبادي هاشم فوزي2008 ، مرجع سبق ذكره . ص 554

[3] James J.F. – Forest and Philip G.Altbach, 2007, p195.

[4] بونوار بومدين، النفقات العامة على التعليم ، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر ، 2010-2011،ص96

– **السلع المادية وغير المادية** :هي كل السلع الملموسة مثل الفحم، أما السلع غير المادية فهي كل السلع المجردة والتي نسميها أيضا الخدمات.

– **السلعة النادرة والسلع الحرة** :السلع النادرة هي الأشياء النادرة التي تشبع رغبات الإنسان سواء كانت طبيعية أو منتجة وهي بالتالي تختلف عن السلع الحرة الموجودة في الطبيعة مثل المياه والهواء والضوء.

– **السلع المعمرة وغير معمرة** : هي السلع التي تستخدم عدة مرات مثل :المعدات، والسلع غير معمرة هي السلع الاستهلاكية النهائية.

–**السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية** :السلع الاستهلاكية هي كل السلع التي تستهلك نهائيا بعد أول استخدام لها ، مثل الحليب أما السلع الإنتاجية فهي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

–**السلع الخاصة والسلع العامة** :يصنف هذا النوع من السلع بناءا على ميزتين أساسيتين:

الإقصاء: وهي تعني أنه يمكننا منع أي شخص من استهلاك سلعة (لا تستهلك إلا بعد دفع الثمن).

التنافس أو الانقسام: وهي تعني أنه لا يمكن استهلاك سلعة من طرف عدة أشخاص في نفس الوقت.

فكل سلعة لا يستطيع كل الناس الاستفادة منها في نفس الوقت، ويمكن منع الآخرين من استهلاكها فهي إذن سلعة خاصة محضة. وكل سلعة يمكن استهلاكها جماعيا من طرف عدة أشخاص من دون أن ينقص ذلك من قيمتها ، وفي نفس الوقت لا يمكن أن نمنع الآخرين من استهلاكها هي سلعة عامة محضة، وإذا انعدم أحد الشرطين في سلعة ما نقول عنها أنها سلعة مختلطة.

ب – التعليم سلعة استهلاكية أم إنتاجية[1]:

لم يحدد علماء الاقتصاد فيما إذا كان التعليم سلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية، فعلى سبيل المثال يعتبر (Friedman)التعليم العالي سلعة استهلاكية ، في حين يعتبر التعليم المهني سلعة استثمارية ، حضي هذا المنطق اعتراضا من طرف (Vaizey) ، حيث اعتبر أن تقسيم التعليم إلى سلعة استهلاكية وسلعة استثمارية بالاعتماد على معيار التمييز بين التعليم العام والتعليم التقني والمهني يمكن رده على اعتبار أن التعليم العام هو القاعدة الأساسية التي يبني عليها التعليم التقني أو المهني أضف إلى ذلك التعليم العالي الذي يهدف على سبيل المثال إلى تكوين طبيب أو محام أو قاضي هل من المقبول إدراجه بحسب تصنيف (Friedman) ضمن السلع الاستهلاكية ؟ والجواب طبعا لا .

وعليه يمكن القول أن التعليم بالمنظور السلعي يحمل المعاني الآتية:

- ✓ التعليم سلعة استهلاكية معمرة إذا كان الهدف منها التسلية أو الترفيه، كتعلم الرسم كهواية شخصية،
- ✓ التعليم سلعة استثمارية إذا كان الغرض منه اكتساب مهنة، حرفة أو وظيفة،
- ✓ التعليم سلعة غير مادية أي خدمة ،
- ✓ التعليم سلعة نادرة،

[1] VAIZEY, J.(1964). Economie de l'éducation, France :LES EDITIONS OUVRERES , Page 28

✓ التعليم خدمة عامة مختلطة .

ثانيا:المفهوم الاقتصادي للتعليم من حيث اعتباره مسار إنتاجي: [1]

النظام الإنتاجي هو مجموعة طرق كأساليب الإنتاج، كالأعمال المتجانسة والمتناسقة القادرة على تكرار الإنتاج مرات عديدة، يخضع لتنظيم محدد في فترة زمنية محددة ،يمكن اعتبار التعليم إنتاجيا لأنه يمر بمراحل مختلفة ؛ حيث تسلسل أطوار التعليم والتكوين فيه، وفق نظام واضح للتدرج والانتقال والحصول على الشهادات خلال وقت زمني محدد ، لكل مرحلة خصائصها وغاياتها ومنتجاتها ، وهو مسار مؤسس للتكوين ولنشر المعارف التي تطور القدرات والكفاءات والاستعدادات لدى الأفراد ، يتم داخل مؤسسة تعليمية يسهر عليه فريق من الأساتذة والموظفين والعمال يقدم لسوق العمل منتجات مختلفة.

إن التعليم مسار إنتاجي، يمثل العنصر البشري فيه المادة الأولية والمنتج في نفس الوقت، والمكلفين بالإنتاج تم إنتاجهم وفق هذا المسار أيضا.

و يمكن الإشارة في هذا السياق إلى ذكر بعض رواد علم الاقتصاد و الذين أعطوا اهتماما كبيرا لعلم اقتصاديات التعليم و منهم :

1– آدم سميث Adam Smi th : و هو المؤسس لاقتصاديات التعليم ، حيث أشار إلى التعليم في من كتابه " ثروة الأمم" إلى أهمية التربية[2] وسجل ملاحظات عديدة شكلت الأساس الذي انطق منه الكلاسيك ، وتوصل إلى أن الجهد الإنساني هو جوهر كل الثروات، من أفكاره:

– أنه تحدث عن الرأسمال البشري وإن لم يستعمل هذا المصطلح واعتبر بوضوح التعليم والتدريب صورة تراكم الرأسمال البشري واستثمارا مفيدا للفرد والمجتمع،

– المؤهلات التي يكتسبها الفرد من العائلة – التعليم – تشكل رأسمال ثابت في الشخص،

– أشار أن التعليم من أهم عوامل تفاوت الدخول ،

– التعليم سلعة سياسية واجتماعية تساهم في منع الفوضى والانحلال الخلقي والرشوة وحفظ الديمقراطية،

أكد سميث على تدخل الدول في قطاع التعليم ولكن فقط عن طريق التمويل أما التسيير فيبقى للقطاع الخاص[3].

2– ألفريد مارشال A. Marshll : نستطيع أن نوجز أهم الأفكار التي جاء بها فيما يلي :

– عبر مارشال عن رأسمال البشري بالثروة الشخصية ، وهي تشمل قدرات الفرد، وهي المسؤولة عن كفاءة الفرد في الصناعة، وهذا اعتراف صريح عن دور التعليم والتدرب في تنمية الرأسمال البشري ،

– أشار في كتابه " التجارة والصناعة " أين حلل وظائف التعليم وتمويله،

[1] محمد دهان ، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، نفس المرجع السابق، ص14.

[2] فاروق عبده فليه ، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،ط2 2007،ص 17

[3] Adam Smith « recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations » , Ed Gallimard, paris, 1976,p106

– أكد أن الاستثمارات الرأسمالية تكمن أساسا في الاستثمار البشري ،

–أكد أيضا أن الربح يلعب دورا مهما في الاستثمار البشري مثله كنظيره في الاستثمار المادي،

كما أظهر أيضا أن هناك علاقة بين التعليم والإنتاج من خلال وصفة للمعرفة أنها أكثر عوامل الإنتاج قوة لدى البشر.

3- **وليام بيتي William petty** : ويليام بيتي هو الوحيد قبل سميث الذي ناقش مسألة قيمة العنصر البشري حيث : يقترح أن قيمة الفرد تساوي 20 مرة قيمة المدخول السنوي للعمل.

ومهما كانت الانتقادات المقدمة لهذه الطريقة إلا أنها محاولة جادة للربط بين العنصر البشري والعمل بالفكرة الضمنية لرأس المال، بما أن عملية التقدير ترتكز على مبدأ رسملة الدخول أو حساب القيمة المالية للتدفقات المستقبلية للدخول .وهذا تعبير صريح على أن الإنسان عبارة عن رأسمال بشري أو يمثل ثروة في حد ذاتها.

4- **كارل ماركس Karl Marx** : توحي أفكار ماركس على دور التعليم والتدريب في تحديد مستقبل الأمم، و من أهمها :

–القيمة السلعية لقوة عمل مركب تعادل ضعف القيمة السلعية لقوة عمل طبيعية على أساس أن التعليم مصدر للفعالية والدخول الأمثل:

–مستوى الدخل مرتبط بمستوى التكوين و التعليم (التدريب) وأن العمال المؤهلون هم الأقل عرضة للبطالة [1].

5- بيكر Becker Gary : بيكر من الرواد الباحثين في مجال " الرأسمال البشري . " نشر دراسة سنة 1960 حول الاستثمار في التربية التي أثارت ردود فعل كبيرة، وله دراسات عديدة، حاول من بينها تحليل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ،ومن أهم أفكاره:

- يرفع التعليم من مستوى الإنتاجية، بالنتيجة فإن دخل الفرد يرتفع.
- يستند طرح بيكر على الرؤية التقليدية للكلاسيك التي تعتبر العامل الفردي المحور الوحيد في تعظيم الربح فكذلك يرى بيكر في مجال التعليم أن:
- كل فرد يستثمر إلى غاية الحد الذي تقل فيه مردودية هذا الاستثمار أي (الحد الذي تعادل فيه الأرباح الصفر).
- بين بيكر أن أرباح الذكور في الولايات المتحدة سنة 1950 تمثل % 8.14 من الإنفاق العائلي على التعليم الثانوي والعالي و % 11 من مجموع الإنفاق الكلي[2] .

[1] -Denis Clerc « la théorie du capital humain-problèmes économiques »1993.p12-13

[2] MARC Gurgand "Economie de l Education " éditions la Découverte, paris,2005, p09

المبحث الثاني: الإنفاق الحكومي على التعليم العالي :

يعتبر الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في رسم و تطبيق سياستها الاقتصادية و من خلال مبحثنا هذا سوف نتطرق إلى ماهية الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بمفهومه و تبيان مصادره.

المطلب الأول:ماهية الإنفاق الحكومي و مصادره :

الفرع الأول :مفهوم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي:

يعرف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع[1].

ويذهب البعض إلى تعريف الإنفاق العام باعتباره مبلغ من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ولا يختلف هذا التعريف عن سابقه حيث تتمثل العناصر التي يتعين توافرها لكي يكتسب الإنفاق صفة الإنفاق العام[2].

يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، و هو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، و يمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي[3].

و عليه يمكننا تعريف الإنفاق الحكومي بأنه الصيغة المعبرة عن حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، و أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة.

و يتبين من خلال المفاهيم المقدمة أن الإنفاق الحكومي يرتكز أساسا على وجود الدولة، فالدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق **أولا** من أجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة.
و **ثانيا**، لشراء ما يلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها. و كذلك تنفق أيضا لمنح المساعدات و الإعانات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و غيرها[4].

شهد الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي عدة مراحل، نستعرض أهمها فيما يلي:

أ- يمكن تلخيص أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام كما يلي:

- ✓ تقييد حجم الإنفاق العام، بمعنى أن يكون في أضيق نطاقه و مقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة،
- ✓ حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي و الاجتماعي،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي للمبادئ" الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، بدون طبعة، مصر، 2001 ، ص437 .

[2] عاطف وليم أندرواس،" الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، .الطبعة الأولى، مصر، 2010 ، ص99 .

[3] وليد عبد الحميد عايب،" الأثار الاقتصادية الكمية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر .والتوزيع، الطبعة الأولى لبنان،2010 ، ص 101.

[4] هاجر سلطاني :سياسة الإنفاق الاستثماري و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، السنة الجامعية2014/2013، ص18

- ✓ أولوية النفقات في التقدير : يبقي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي و أن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا،
- ✓ الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة، تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة.

ب–يرى أنصار المدرسة الكينيزية ما يلي:

- ✓ إن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية و خاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي،
- ✓ إن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.

ج– أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي:

- ✓ الحرية الاقتصادية المطلقة، و أنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية و مصلحة المجتمع،
- ✓ يجب على الدولة أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي، و تعود إلى القيام بوظائفها التقليدية و ليس كدولة راعية،
- ✓ ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود و السياسة النقدية و ليس السياسة المالية،
- ✓ الاهتمام بالعرض لاعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار و زيادة فرص العمل.

د– **أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دورا كبيرا، و أدى ذلك إلى تطور في النظرة إلى النظام المالي للدولة** و من ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة لتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة:

- ✓ تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع و الخدمات العامة،
- ✓ يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و تحقيق المصلحة العامة،
- ✓ كبر حجم النفقات الاستثمارية و ضخامتها و توظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مجالات الحياة و تهتم بالنواحي الاقتصادية و الاجتماعية معا[1].

يعرف علماء المالية النفقة العامة بأنها(مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة)، و يمكن من خلال التعريف السابق تحديد عناصر النفقة العامة بما يلي:

1– **النفقة العامة مبلغ من النقود** : حتى نكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلا نقديا، أي لا بد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمات.

و عليه لا تعد نفقة، الوسائل غير النقدية التي كانت تتبعها الدولة سابقا[2].

و مع التطور النفقة العامة، أصبحت تتم في الشكل الغالب بشكل نقدي، و ذلك للأسباب التالية:

[1] بن عزة محمد،" ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009،ص ص 3-9.

[2] عادل فليح العلي،" المالية العامة و التشريع المالي الضريبي"، دار الحامد لمنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007 ، ص50.

- ✓ أدى الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل وشاع استخدامها في الاقتصاد القومي للحصول على السلع و الخدمات.

قد يتضمن تقديم المزايا العينية إخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة.

- ✓ تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية و التشريعية، لضمان تنفيذها و توجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها.
- ✓ يثير تقديم النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة، منها عدم الدقة في تقديرها، أو التهاون في ذلك التقدير.
- ✓ أدى انتشار الأفكار و المبادئ الاشتراكية و الديمقراطية إلى عدم لجوء الدول إلى إلزام الأفراد

و إكراههم على القيام بالأعمال، أو تأدية الخدمات عن طريق السخرية[1].

2- أن يقوم بالنفقة العامة الحكومية أو إحدى الوحدات التابعة لها :يعتبر شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة هو أحد الشروط الأساسية لكي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة، إذ يتعين لاعتبار النفقة من قبيل النفقات العامة أن تتم عن طريق شخص معنوي عام قد يكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها (هيئة أو مؤسسة...)[2].

إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا أن هذه النقطة هي موضوع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة و النفقة الخاصة .يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق(المعيار القانوني)، و الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة(المعيار الوظيفي.)

- ✓ **المعيار القانوني و الإداري** : يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحدد طبيعة النفقة، و ما إذا كانت عامة أو خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام(دولة) [3].

أما النفقات الخاصة فهي تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد و الشركات أو أشخاص القانون الخاص، يرى أنصار هذا الرأي أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة، بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة.

- ✓ **المعيار الوظيفي(الموضوعي)** : يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية و الاجتماعية، والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة، و التسارع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار مع أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، و بناءا على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات و المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في الظروف نفسها، التي يقوم الأفراد و القطاع الخاص للإنفاق فيها تعتبر نفقات خاصة[4].

---

[1] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية،" أسس المالية العامة"، دار وائل لمنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005،ص ص54-55.

[2] عاطف وليم أند ا روس، مرجع سابق، ص56 .

[3] خالد شحادة خطيب، مرجع سبق ذكره، ص56

[4] خالد شحادة خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

3- أن تهدف النفقة العامة إلى إشباع حاجة عامة فغاية الإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجة العامة تماما كما يقال أن غاية الإنفاق الخاص هو إشباع الحاجات الخاصة، و لكن هذا القول قد يقود البعض إلى الاعتقاد بسهولة التفرقة بين الحاجات الخاصة و الحاجات العامة، و لا شيء، أبعد من ذلك على الحقيقة.

فقد عرف البعض الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التي تقوم الحكومة بإشباعها، و من الواضح أن هذا التعريف قد تجنب جوهر المشكلة بالكامل و ذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها تلك الحاجات التي تحس الجماعة بالرغبة في إشباعها بينما يحس كل فرد على حدا بحاجاته الخاصة. [1]

إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة .و من الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة قد أثارت كثيرا من الجدل بين كتاب المالية العامة و الاقتصاد نحو التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة، و قد بذلت محاولات عديدة منها: [2]

- ✓ تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لمداخيلهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه المداخيل لتمويل النفقات العامة.
- ✓ تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه استخداماتها المختلفة.
- ✓ تتحقق المنفعة العامة القصوى، عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

الفرع الثاني : ميزانية التعليم العالي و الميزانية العامة للدولة:

تحدد العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة وذلك في شكل نسب مئوية محددة برقم معين، ويمكن ملاحظة تزايد النسب على مدار السنوات المتعاقبة أو تناقصيا أو تباينها، ولكن هذا لا يعني أن الأموال المخصصة للتعليم العالي قد قلت وإنما قد تكون هناك زيادة حقيقية من الناحية الكمية المطلقة فيما ينفق على التعليم العالي. وعليه تمثل ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة المؤشرات التي لها دلالة نوعية جيدة للمجهودات التي تبذلها الدولة في نشاطها التعليمي مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى.[3]

و سيوضح الجدول الأتي تطور ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة:

[1] حامد عبد المجيد د راس و آخرون،" مبادئ المالية العامة القسم الثاني"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003 ، ص ص255 -256.

[2] خالد شحادة خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

[3] عبد الله الزاهي الرشدان، في اقتصاديات التعميم، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3 ، عمان، 2008 ، ص163

الجدول رقم01 : تطور ميزانية التعليم العالي و الميزانية العامة

طبقا لقوانين المالية للسنوات مابين 2000 و 2018

السنة	ميزانية التعليم العالي	ميزانية الدولة دج	حصة ميزانية التعليم العالي % من الميزانية العامة	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع%
2001	43 591 873 000.00	836 294 176 000.00	5.21%	34.8%
2002	58 743 195 000.00	1 050 166 167 000.00	5.59%	8.1%
2003	63 494.661 000.00	1 097 385 900 000.00	5.78%	4.7%
2004	66 497 092 000.00	1 200 000 000 000.00	5.54%	17.9%
2005	678 381 380 000.00	1 200 000 000 000.00	6.53%	8.9%
2006	85 319 925 000.00	1 283 446 977 000.00	6.64%	12.2%
2007	95 689 309 000.00	1 574 943 361 000.00	6.07%	23.6%
2008	118 306 406 000.00	2 017 969 196 000.00	5.86%	30.7%
2009	154 632 798 000.00	2 593 741 485 000.00	5.96%	12.2%
2010	173 483 802 000.00	2 837 999 823 000.00	6.11%	22.7%
2011	212 830 565 000.00	3 434 306 634 000.00	6.19%	30.2%
2012	277 173 918 000.00	4 608 250 475 000.00	6.01%	2.3%
2013	264 582 513 000.00	4 335 614 484 000.00	6.10%	2.3%
2014	270 742 002 000.00	4 714 452 366 000.00	5.74%	10.9%
2015	300 333 642 000.00	4 972 278 494 000.00	6.04%	3.9%
2016	312 145 998 000.00	4 807 332 000 000.00	6.49%	-0.4%
2017	310 791 629 000.00	4 591 841 961 000.00	6.76%	0.8%
2018	313 336 878 000.00	4 584 462 233 000.00	6.83%	-

المصدر: قوانين المالية لسنة2018/2000. [1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،قوانين المالية،2000-2018.

ما نلاحظه عند مقارنة ميزانية التعليم العالي بميزانية الدولة هو ارتفاع في حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 2001 إلى غاية2018 وهذا راجع لإتباع الجزائر سياسة إنفاق واسعة نتيجة لإرتفاع الإيرادات بسبب إرتفاع أسعار النفط، ففي سنة 2001 قدرت الاعتمادات ب 43.591.873.000 دج أي ما يعادل 4.58 % من ميزانية التسيير للدولة وتواصل هذا الارتفاع ليصل سنة 2006 إلى 85.319.925.000 دج أي ما نسبته 6.64 % من ميزانية التسيير للدولة.

وفي سنة 2008 وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة العالمية وما تبعه من نقص في الإيرادات نلاحظ انخفاض طفيف في حصة التعليم العالي ليصل 5.86 %، وهو نفس الشيء في سنة 2014 إلا أن السلطات المالية ظلت على موقفها المالي التوسعي في دعم قطاع التعليم العالي، وفي سنة 2018 قدرت الاعتمادات المالية ب 313.336.878.000دج أي ما يعادل6.83 % ، وعليه يمكن القول أنه منذ سنة 2000 عرف قطاع التعليم العالي زيادة مستمرة في النفقات المخصصة له وهذا لمواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في العالم،حيث تعمل الحكومة على تطوير الإمكانيات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم والبحث العلمي وتعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار وتدعيمه بالتكوين والبحث وهو ما يؤكد جهود الدولة المبذولة في تطوير قطاع التعليم العالي.

وكذلك يرجع سبب هذه الزيادة إلى الرفع في الأجور والمرتبات وارتفاع عدد الطلبة المسجلين بالجامعة وكذا المقيمين وهو ما يؤدي إلى ارتفاع النفقات المخصصة للخدمات الجامعية إضافة إلى زيادة عدد المخابر وأنشطة البحث العلمي وإعادة تقييم المنحة الجامعية، فهذه الزيادة تؤكد مقدار تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي باعتباره أن الجامعة الجزائرية وطنية ،اجتماعية، ديمقراطية ومجانية.

2- مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي:

تعبر العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و ميزانية التعليم العالي على الجهد التعليمي المبذول وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤكد الأبحاث على ضرورة زيادة نسبة ما تخصصه من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم.

إذ أن ميزانية التعليم العالي تمثل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع لفترة زمنية بحيث تتم الاستفادة من هذا الادخار في المستقبل القريب أو البعيد، كما أنه يمثل أيضا ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب المشاريع بعيدة المدى وكذلك يمثل جانبا من الخدمات والمنافع الاستهلاكية المتصلة بالرفاهية الاجتماعية[1].

[1] عبد الله الزاهي الرشدان، مرجع سابق الذكر.

الجدول رقم : 02 نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي

للسنوات مابين 2000 و 2018

السنة	الناتج الداخلي الخام (دج)	ميزانية التعليم (دج)	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام (%)
2000	4 123 500 000 000.00	38 580 667 000.00	0.94
2001	4 260 800 000 000.00	43 591 873 000.00	1.02
2002	4 537 700 000 000.00	58 743 195 000.00	1.29
2003	5 264 200 000 000.00	634 946 661 000.00	1.21
2004	6 150 400 000 000.00	66 497 092 000.00	1.08
2005	756 360 000 000.00	78 381 380 000.00	1.04
2006	8 514 800 000 000.00	85 319 925 000.00	1.00
2007	936 660 000 000.00	95 689 309 000.00	1.02
2008	11 090 000 000 000.00	118 306 406 000.00	1.07
2009	10 034 300 000 000.00	154 632 798 000.00	1.54
2010	1 204 960 000 000.00	1734 830 565 000.00	1.44
2011	14 526 600 000 000.00	212 830 565 000.00	1.47
2012	16 115 400 000 000.00	277 173 918 000.00	1.72
2013	16 647 600 000 000.00	264 582 513 000.00	1,72
2014	17 228 600 000 000.00	270 742 002 000.00	1.57
2015	16 702 100 000 000.00	300 333 642 000.00	1.80
2016	1 746 700 000 000.00	312 145 998 000.00	1.79
2017	1 890 660 000 000.00	310 791 629 000.00	1.64

المصدر:[1] بالاعتماد على **www.ons.dz** / **Rapports annuels de la Banque d'algerie** (**2002-2017**)

[1] www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي لكن ما يمكن القول أن هذه الزيادة غير كافية رغم أنها ضرورية لتطوير العنصر البشري وإزالة العوائق أمام تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ولكن في المقابل خبراء البنك الدولي يعتبرون هذه نسبة ضعيفة وغير كافية لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للمحروقات والمقدرة ب **%** 1 وهي نسبة لا تستجيب للمعايير الدولية واعتبار أن الرأسمال مكون ضروري لتنمية الموارد البشرية، إلا أن العامل البشري يبقى من أهم العوامل لتطوير البحث العلمي.

وللإشارة فإن معدلات الإنفاق على التعليم العالي كنسب مئوية من الناتج المحلي في أكثر البلدان تطورا من الناحية التعليمية تبلغ **%** 2.6 في ماليزيا و **%** 1.6 دانمارك و **%** 1.5 في السويد.

الشكل 01 : يبين توزيع ميزانية التسيير بالنسب حسب نمط المؤسسات الجامعية لسنة : 2016

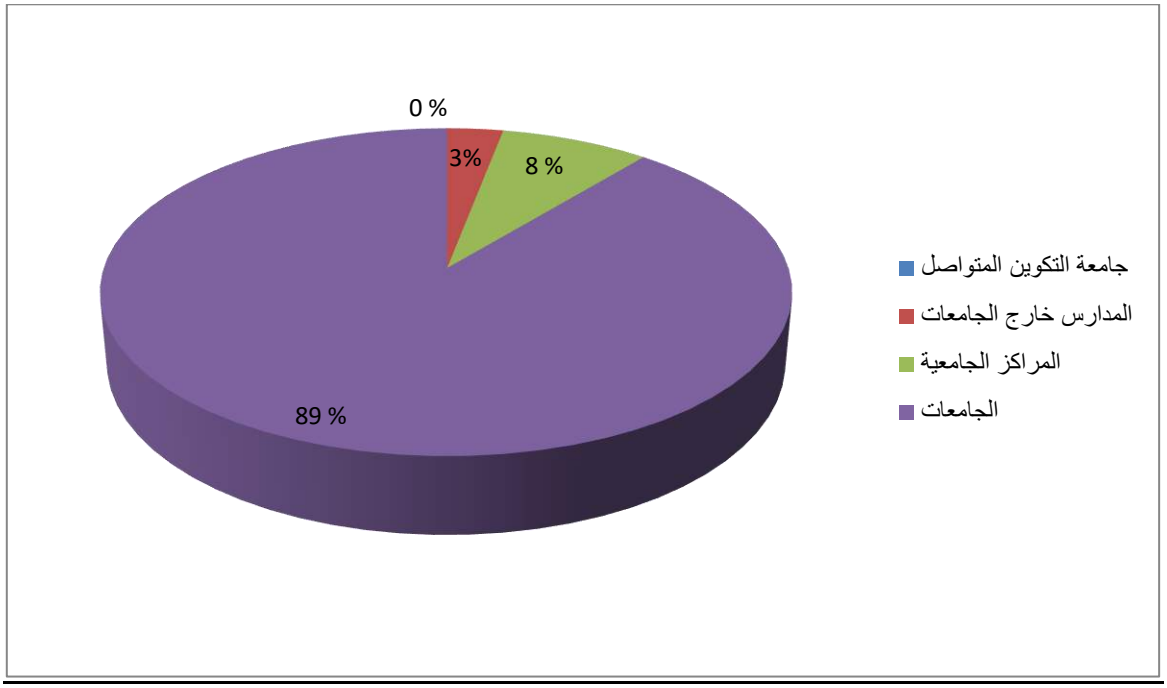

SOURCE: http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs [1]

ومن خلال تحليل الشكل نلاحظ أن الجامعات الجزائرية والمقدر عددها سنة 2016 ب50 جامعة تستحوذ على **%** 88.8من الميزانية التسييرية لقطاع التعليم العالي والمقدرة سنة 2016 ب 312.145.998.000مليار دج، وتليها في المرتبة الثانية المدارس التي خارج الجامعات(المدارس العليا الوطنية، المدارس العليا للأساتذة)ب**%** 7.7 ، ثم في المرتبة الثالثة

[1] http://www.mesrs.dz./aragregrate.mesrs

المراكز الجامعية والمقدر عددها ب 13 مركز عبر التراب الوطني بنسبة **%** 2.8 من الميزانية وفي الأخير جامعة التكوين المتواصل ب**%** 0.7 .

جدول رقم 03: الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الأخرى .

الوحدة ألف دج

السنة	ميزانية التربية الوطنية	ميزانية الصحة	ميزانية التعليم العالي	ميزانية المجاهدين	ميزانية التكوين والتعليم المهني
2011	3.434.306.634	227.859.541	212.830.565	169.614.694	38.328.953
2012	4.608.250.475	404.945.348	277.173.918	191.163.598	49.320.325
2013	4.335.614.484	306.925.642	264582513	221.050.281	47.635.070
2014	4.714.452.366	365.946.753	270.742.002	241.274.980	49.491.196
2015	4.972.278.494	381.972.062	300.333.642	252.333.450	50.803.924
2016	4.807.332.000	379.407.269	312.145.998	248.645.702	50.379.263
2017	4.591.841.961	389.073.747	310.791.629	245.943.029	48.304.358
2018	4.584.462.233	4.584.462.233	313.336.878	225.169.592	46.840.000

-المصدر: قوانين المالية2011/2018[1]

تدخل نفقات التعليم العالي ضمن نفقات الاجتماعية للدولة وقد احتل المرتبة الثالثة بعد كل من نفقات التربية الوطنية ونفقات ميزانية الصحة، فقد استفاد قطاع التعليم العالي في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) من 768 مليار دج من أجل إنشاء 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 مكان إيواء للطلبة مع توفير 44 مطعم بيداغوجي(بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)، إن تسخير مثل هذه الأموال ناهيك عن التشريعات المختلفة التي كرست ميدانيا، ينتظر أن تحقق نتائج ايجابية من شأنها إعادة الإعتبار إلى اقتصاد المعرفة بصفته أحد أسرار تقدم البلدان اليوم.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،قوانين المالية،2011-2018.

المطلب الثاني :كلفة التعليم العالي :

عرف الإنفاق العالمي على التعليم أبعادا جديدة خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين مما جعل الاقتصاديين يهتمون بما يسمى بتكلفة التعليم.

الفرع الأول : ماهية تكلفة التعليم العالي و أنواعها :

لقد اختلف الاقتصاديون والتربويون على تحديد مفهوم التكلفة أو الكلفة وكيفية تقديرها، كما اختلفوا على كيفية تمويل التعليم وتحديد مصادره ، إلا أنه في النهاية يمكن القول ؛ إن كل إنفاق من أجل العملية التعليمية يعد تكلفة للتعليم ، وبذلك يمكن أن نعرف تكلفة التعليم بأنها :إجمالي القيم النقدية أو العينية التي أنفقت على المستوى الفردي (الشخصي) والاجتماعي (القومي)، لتحقيق الأهداف التعليمية . وبالتالي فإن التكلفة تتضمن ما يلي[1] :

- ✓ تعبر التكلفة عن تضحية اقتصادية،
- ✓ يمكن التعبير عن التكلفة بوحدات نقدية بمعنى أنه يمكن قياسها،
- ✓ يمكن التنبؤ بها و تحديدها مقدما قبل البدء بالعمل،
- ✓ إن التكلفة يجب أن تقابلها خدمة أو منفعة،

و من هنا نستخلص بأن هناك علاقة وطيدة بين الكلفة و الأهداف المرجوة منها و مما لا ريب فيه أن سبب الاهتمام بتكاليف التعليم يرجع إلى الأسباب التالية :

- ✓ تحديد تكلفة الوحدة،
- ✓ الرقابة على التكاليف ، لتحقيق الكفاية والاستغلال الأفضل للموارد المتاحة،
- ✓ اتخاذ القرارات الإدارية وتحديد البدائل.

ضف إلى ذلك إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة وتوزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقيا بين المستويات التعليمية المختلفة، والمساعدة على تخفيض تكلفة التعليم، وزيادة إنتاجية النظام التعليمي [2]. وكذلك برمجة ميزانيات التعليم من خلال تقدير النفقات غير القابلة للتخفيض (كالأجور) ثم تقدير الحاجات الجديدة، ومحاولة ضغط النفقات الجارية التي يمكن تخفيضها قليلا ،والنفقات الرأسمالية التي يمكن تخفيضها جدا، لأنها تناقش وفقا لمبدأ الحاجة والأهمية.

لقد ميز الدكتور محمد عبد السلام حامد بين التكلفة بالمفهوم المحاسبي والتكلفة بالمفهوم التخطيطي، فالتكلفة المحاسبية تكون عادة حقيقية في فترة مضت واستهلكت ، بينما التخطيطية :تكون تقديرية لمرحلة ستأتي في المستقبل أو التي سوف يتم تحملها في المستقبل لتحقيق ناتج معين ويتفق معه الدكتور الحبيب مصدق جميل في تمييز التكلفة بالمفهوم المحاسبي: أي النفقة الفعلية من الميزانية ، أما التكلفة بالمفهوم التخطيطي مستقبلية من أجل اتخاذ القرارات[3] .

---

[1] سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته،مؤسسة رسلان للطباعة ، دمشق سوريا،ط1 ،2002،ص99.

[2] سهيل الحمدان،مرجع سابق،ص99.

[3] الحبيب مصدق جميل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر والثقافة ، منشورات وزارة الثقافة ، بغداد ، العراق ، ص141

أيضا و من هذا المنظور، تجدر الإشارة إلى ضرورة تصنيف الكلفة التعليمية إلى الأنواع الآتية :كلفة جارية وكلفة رأسمالية وإلى كلفة مباشرة وكلفة غير مباشرة وإلى كلفة الفرص.

1-الكلفة الجارية والكلفة الرأسمالية.

أ -الكلفة الجارية :تشكل الكلفة الجارية في التعليم المصروفات الفعلية على المواد والخدمات والمستلزمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية ويصنف غالبا لأغراض حسابات الكلفة الأصناف الآتية التي تتضمنها الكلفة الجارية:

أولا :أجور مختلف العاملين في مؤسسات التعليم سواء من يرتبط عملهم بالنشاطات التعليمية كأجور الهيئات التعليمية أو من يرتبط عملهم بالنشاطات التكميلية كالإدارة المدرسية والإدارة التعليمية والتربوية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي.

ثانيا :المصروفات الإدارية وتشتمل على المصروفات المواد والخدمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال السنة الدراسية الواحدة ،والتي تستخدم لتسيير النشاطات التعليمية أو على مستوى الإدارات المحلية المركزية وتشتمل غالبا على مختلف المصروفات التي ترتبط بمختلف أوجه النشاط الإداري اليومي كنفقات الطبع للأمور الإدارية ونفقات المواد القرطاسية الضرورية للعمل الإداري ونفقات الطاقة ونفقات وسائل النقل المستخدمة من قبل المؤسسات الإدارية ،ونفقات الفاكس والهاتف ومصروفات ألبسة العمال والمستخدمين والنفقات التي تغطي رسوم ضمان الموظفين وأجور التأمين ونفقات معالجة الموظفين وأجور النشر والإعلام إلى آخره من المصروفات اليومية التفصيلية الخاصة بتسيير النشاط الإداري.

ثالثا :مصروفات المواد التي تستخدم خلال سنة دراسية واحدة في مختلف أوجه النشاط التعليمي كنفقات المواد القرطاسية التي تستخدم في النشاطات التعليمية والمواد المختبرية والمواد المستخدمة في الحقول المدرسية وفي ورشات العمل والمواد التي تستخدم في أغراض البحث العلمي ،إلى غيره من المواد التي تستخدم أثناء العملية التعليمية والتربوية.

رابعا : مصروفات النشاطات الترفيهية والاجتماعية والعملية للمؤسسة التعليمية كنفقات الحفلات الترفيهية أو النشاطات الثقافية والرياضية أو نفقات المؤتمرات والحلقات الدراسية العملية ونفقات الوفود الرسمية والأساتذة الزائرين أو نفقات السفرات العملية و إلى غيرها من النفقات التفصيلية التي تخص نشاطات المؤسسة التعليمية.

خامسا :مصروفات الصيانة السنوية الجارية التي ينتفع من الخدمات المترتبة عليها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة كمصروفات إدارة وتشغيل وسائط النقل أو مصروفات صيانة الأثاث المختبرية والمدرسية والإدارية أو نفقات الترميمات السنوية البسيطة وإلى غيرها من المصروفات التي تغطي الصيانة الجارية.

سادسا :المساعدات المالية الممنوحة للطلبة، وتتمثل في المخصصات المالية للطلبة من مصروفات إطعامهم وأجور نقلهم و إسكانهم و مصاريف تربصاتهم و المكافأة التي تعطى للمتفوقين منهم... الخ .

ب -الكلـــفة الرأسمالية :وتسمى أيضا بالكلفة الثابتة وتشمل نفقات البنايات والهياكل البيداغوجية ونفقات الأدوات والمعدات ونفقات الصيانة الكبيرة وغيرها من المستلزمات التي تستخدم والتي ينتفع من خدماتها في أكثر من سنة دراسية واحدة :ويمكن أن تصنف الكلفة الرأسمالية إلى العناصر الآتية[1]:

[1] جمال أسد مزعل " الاعتبارات الاقتصادية في التعليم " ، دار النشر ، مديرية مطبعة الجامعة ، 1985 ، ص167

أولا :نفقات الأبنية ، وتشمل كل النفقات بتشييد الأبنية المدرسية وأبنية المؤسسات الإدارية والخدمية في مجال التعليم وكذلك نفقات المنشآت الثقافية ، الرياضية ، العلمية كالملاعب والمسارح، قاعات الاحتفالات والاجتماعات ، نوادي و مراكز علمية وكذلك نفقات أبنية الورشات التابعة للمؤسسات التعليمية أو النفقات للأبنية المشيدة في الحقول الزراعية وغيرها من الأبنية التي تشيد لأغراض تعليمية.

ثانيا :نفقات المستلزمات الثابتة عدا الأبنية، وتشمل على نفقات المعدات والأدوات التي تستخدم لأكثر من سنة دراسية واحدة ونفقات الأثاث المدرسية والإدارية ونفقات المستلزمات المختبرية والتطبيقية ونفقات شراء وسائط النقل ونفقات الكتب المدرسية ونفقات المكتبات التابعة للمؤسسات التعليمية وغيرها من نفقات المستلزمات التي تستخدم وينتفع من خدماتها في فترة تتجاوز السنة الدراسية الواحدة.

ثالثا :نفقات الصيانة والترميمات الكبيرة التي تتجاوز فترة الانتفاع منها سنة دراسية واحدة كتبليط شوارع مؤدية للمؤسسات التعليمية أو نفقات الترميمات الكبيرة على الأبنية أو المنشآت التابعة لها أو نفقات إصلاح الأراضي التابعة للمؤسسات التعليمية ...الخ من النفقات التفصيلية للصيانة الكبيرة.

2-الكلفة المباشرة والكلفة غير المباشرة :

أ -الكلفة المباشرة :وتشمل المصروفات الجارية والإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل المؤسسات التعليمية (المدارس المعاهد و الجامعات)أو المصروفة لصالح هذه المؤسسات والتي ينتفع بالنتائج المترتب عليها طلبة تلك المؤسسات مباشرة، مثلا التكاليف الجارية المتمثلة برواتب العاملين من ضمنهم الهيئة التعليمية في المؤسسات التعليمية أو المصروفات الخاصة باستهلاك الطاقة أو مصروفات المواد المخبرية التي تستخدم في المؤسسة التعليمية وكذلك التكاليف الثابتة كتكاليف المعدات والأدوات ذات الاستخدام الطويل أو تكاليف البناية المدرسية أو تكاليف الصيانة والترميمات الكبيرة.

ب -الكلفة غير المباشرة :وتشمل المصروفات الجارية والإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات الإدارة التعليمية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي أو المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات تابعة للجهاز التعليمي والتي ترتبط نشاطاتها مباشرة بالعملية التعليمية الصرفة كمراكز البحوث أو المراكز التعليمية في القطاع المعني أو في المنطقة المعنية أو في البلد المعني [1].

3-كلفة الفرص الاقتصادية:

يقصد بكلفة الفرص الاقتصادية في التعليم الموارد الاقتصادية الضائعة التي تقابل الموارد التي كان بالإمكان الحصول عليها في حالة استخدام الإمكانات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم في مجالات استثمارية تحقق الأرباح، فيضاف حجم الأرباح المترتبة على الإمكانات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم والذي يمكن الحصول عليها لو استخدمت تلك الإمكانات في المجالات الاستثمارية إلى عناصر الكلفة الأخرى – إلى الكلفة الجارية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وإلى الكلفة

[1] جمال أسد ، مرجع سابق ، ص169

الرأسمالية(الثابتة) بغض النظر إن كانت مباشرة أو غير مباشرة —باعتبار أن تلك الموارد التي تقابل حجم الأرباح التي كان بالإمكان الحصول عليها بمثابة كلفة فرص بسبب اختيار مجال التعليم دون غيره.

واستنادا إلى هذا المفهوم لكلفة الفرص فهناك:

أولا : كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأجور التي كان بإمكان الطالب الحصول عليها لو لا اختيار الفرصة التعليمية .

ثانيا: كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان جنيها لولا توظيف الموارد المالية في التعليم — الموارد التي تدفع كأجور للعاملين والموارد التي تغطي نفقات المواد والمعدات الضرورية للنشاط التعليمي والموارد التي توظف في تشييد الأبنية والإنشاءات الضرورية للتعليم والموارد التي تغطي نفقات الدراسات العلمية التي تجريها المؤسسات التعليمية —.

ثالثا: كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة نتيجة استخدام العاملين في مجال غير إنتاجي والمتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان تحقيقها نتيجة استخدام القوى العاملة المستخدمة في مجال إنتاجي [1].

الفرع الثاني :طرق حساب الكلفة في التعليم العالي [2]:

لغرض حساب كلفة التعليم بغض النظر عن أشكال الكلفة سواء كانت كلفة خريج أو طالب ، لابد من تحليل الكلفة التعليمية إلى العناصر المكونة لها، ومن ثم حساب الكلفة من خلال حساب تلك العناصر.

ويتم حساب تلك الأخيرة كما يأتي:

أولا: تكلفة الطالب التعليمية السنوية من المصاريف الجارية ويتم الحصول عليها من خلال قسمة التكلفة الجارية للبرنامج في الكلية القسم على عدد الطلبة المستفيدين من البرنامج أو القسم

أ- كلفة الطالب التعليمية السنوية من المصاريف الاستثمارية على النحو التالي :

1 - تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأبنية =

$$\frac{\text{إجمالي تكلفة الأبنية} \times \text{نسبة الاستهلاك السنوي للأبنية}}{\text{عدد الطلبة المستفيدين من الأبنية}}$$

2- تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث والمعدات والآلات =

[1] نفس المرجع السابق، ص170

[2] أ. د. عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم ،الجامعة الإسلامية - غزة ، 2009، ص، 9 .

إجمالي تكلفة الأجهزة والأثاث والمعدات والآلات × نسبة الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث

عدد الطلبة المستفيدين من الأجهزة والأثاث والمعدات والآلآت

3- تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للحافلات =

إجمالي تكلفة الحافلات × نسبة الاستهلاك السنوي للحافلات

عدد الطلبة المستفيدين من الحافلات

4- تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للكتب =

إجمالي تكلفة الكتب × نسبة الاستهلاك السنوي للكتب

عدد الطلبة المستفيدين من الكتب

تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الفائدة على رأس المال=

مجموع القيم الأصلية (للأراضي والمباني، والآلات والمعدات والسيارات والكتب) × سعر الفائدة المتداول في السنة (ن)

عدد الطلبة المستفيدين من المباني، والآلات والمعدات والسيارات والكتب

5- تكلفة الطالب التعليمية من الضريبة أو الإعفاء منها =

مساحة أبنية المؤسسة بالمتر المربع × سعر استئجار المتر المربع × نسبة الإعفاء

عدد الطلبة المستفيدين من الأبنية

6- تكلفة الطالب التعليمية من نفقات الإدارة المركزية، ويتم الحصول عليها من خلال قسمة الميزانية الخاصة بالإدارة المركزية في السنة (ن) على عدد الطلبة الكلي المستفيد من الإدارة المركزية .

7- تكلفة الطالب التعليمية من مصروف الجيب ويتم الحصول عليه من خلال قسمة مجموع المشاهدات الرقمية للاستبيانات المتعلقة بمصروف الجيب لكل تخصص على عدد الاستجابات التي فرغت لكل تخصص.

8- تكلفة الطالب التعليمية من الفرصة الضائعة =

متوسط الراتب الشهري للخريج العامل من المرحلة السابقة × 12

هذه عبارة عن تكلفة الفرصة الضائعة في السنة الأولي، أما في السنة الثانية فيضاف إلى قيمة الراتب متوسط الزيادة السنوية .

9- تكلفة الطالب السنوية الكلية = تكلفة الطالب العامة (المباشرة وغير المباشرة) + تكلفة الطالب الخاصة (المباشرة وغير المباشرة) – ما يخص الطالب الواحد من إيرادات المؤسسة (إن وجد).

10 - تكلفة الطالب السنوية العامة – تكلفة الطالب العامة المباشرة + تكلفة الطالب الرأسمالية + - نصيب الطالب من التكاليف غير المباشرة (الإدارة المركزية).

11- تكلفة الطالب السنوية الخاصة – تكلفة الطالب الخاصة المباشرة (تكلفة الطالب من الرسوم الدراسية + تكاليف الطالب من مصروف الجيب) + تكلفة الطالب الخاصة غير المباشرة (تكلفة الفرصة الضائعة).

12 - لحساب متوسط العوائد الاقتصادية للخريج العامل من تخصص معين[1] :

العوائد في السنة الأولى للخريج العمل لكل تخصص = (متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج – متوسط الراتب الشهري الأولي للخروج من المرحلة السابقة) × (12 شهر – فترة التعطل بالأشهر للتخصص)

العوائد في السنة الثانية للخريج العامل لكل تخصص = (متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج – متوسط الراتب الشهري الأولى للخروج من المرحلة السابقة + متوسط الزيادة السنوية للخريج) × 12 شهر

ثانيا : التكاليف العامة [2]:

1 - التكاليف المباشرة :

أ- التكاليف الجارية

- مجموع رواتب العاملين في الكلية (المعلمين، الإداريين، المستخدمين).
- مجموع نفقات الكلية وتشمل (الماء والكهرباء والهاتف والبرق).
- اللوازم في الورش.
- اللوازم الرياضية .
- الصيانة + أدوات التنظيف .
- لإعلانات والمراسلات والحفلات والحوائز .

[1] أ.د. عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم ،الجامعة الإسلامية - غزة ، 2009، ص 10.

[2] أ.د. عليان عبد الله الحولي ، 2009، نفس المرجع السابق ص 11.

- نفقات أخرى

ب – التكاليف الرأسمالية.

- الاستهلاك السنوي للأبنية .
- الاستهلاك السنوي للسيارات .
- الاستهلاك السنوي للأثاث والمعدات والتجهيزات ،
- الاستهلاك السنوي للكتب المكتبية.
- الفائدة على رأس المال ويشمل (قيم المباني، الأرض، التجهيزات، الكتب، السيارات).
- الضرائب .

2- التكاليف غير المباشرة.

- نصيب الكلية من الإدارة المركزية.

" إجمالي التكاليف العامة (مباشرة وغير مباشرة).

- إيرادات الكلية من إنتاج الكلية والطلبة (إن وجدت).
- صافي التكاليف العامة .

المطلب الثالث :تمويل التعليم العالي في الجزائر:

الفرع الأول :ماهية و مصادر تمويل التعليم العالي:

1-ماهية التمويل التعليم العالي : يقصد بالمال في المعجم الوجيز على كل ما لفرد أو لجماعة من متاع أو عروض أو تجارة أو عقار أو حيوان، .والممول من ينفق على عمل ما[1].

ويقصد به في دائرة المعارف " مصادر السيولة مثل مال الحكومة أو الأفراد والجماعات [2] " أو النظام الذي يشتمل على المال أو عمل الاستثمارات أو تقديم التسهيلات البنكية ويقصد بالتمويل لغويا، تجميع ورصد مبلغ من المال .

أما من الناحية العلمية . محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة .

فتمويل التعليم باعتباره وظيفة إدارية تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساعد على تحقيق أهدافها.

ويقصد بالتمويل بأنه مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدول أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية أو الخارجية . وإداراتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم العالي خلال فترة زمنية محددة[3].

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز ، القاهرة ، وزارة التربية والتعليم، 1978 م ، ص300

[2] ابن منظور، معجم لسان العرب لابن منظور – باب الميم، القاهرة، دار المعرفة، ط3 ،1979،ص600.

[3] صابر صبحي محمد عبد ربه ، التمويل الذاتي للتعليم الجامعي ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ،ط1 ،2013،ص30.

ويعرفه " STAPHEN"على أنه " كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على الأموال، واستثمارها في العديد من العمليات التي تساعد على رفع كفاءة وجودة النتائج المتوقع الحصول عليها في ضوء الأموال المتوفرة في الوقت الراهن للاستثمار وعلاقتها بالعائد المتوقع".

ويعرفه الأستاذ أنطوان رحمة "بأنه توفير المال والتكاليف الأخرى التي تلزم التعليم والمصادر التي تقدم هذه الأموال[1] ."

أما التمويل الذاتي فهو لجوء بعض المؤسسات التعليمية إلى تطوير نشاطاتها التعليمية إلى نشاطات تعليمية إنتاجية، أي عائدات مادية تعين المؤسسة في تخفيف الاعتماد على المصادر الحكومية وتوفير موارد مالية لتسيير نشاطاتها وتحقيق أهدافها التعليمية.

والتمويل الذاتي هو نظام تستغل بموجبه المؤسسة التعليمية استغلالا ماديا ومعنويا ويكون لها وحدة حسابية خاصة بها بمعنى آخر هذه المؤسسة تتحمل جميع نفقاتها سواء كانت رواتب منتسبيها أو نفقات إدارتها.

ويقصد بالتمويل الذاتي للجامعة بأن تصبح الجامعة منتجة أي قادرة على القيام ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تعود بالنفع أو الفائدة عليها وفي سبيل تحقيق ذلك تتبع الجامعات أساليب متنوعة للتمويل الذاتي[2] .ويعرف التمويل الذاتي أيضا بأنه " التعليم الذي لا يتم الإنفاق عليه من ميزانية الدولة إنما عن طريق الرسوم التي يدفعها الطلبة الملتحقون بالتعليم الجامعي مثل التعليم المفتوح[3] "

ويعرف كذلك " بأنه توفير منابع مالية ذاتية للجامعة بحيث تستطيع التصرف في نتاجها بحرية، وانطلاقا في عرائضها المختلفة ، كما تستطيع تنميتها من خلال ما تقوم به من نشاط علمي وإنتاجي مثل إدارة المزارع والورش والمستشفيات، ومراكز البحوث ومركز الخدمة العامة ، والمكاتب الاستشارية الهندسية والتجارية ، ويتيح هذا النظام للجامعة خدمة المجتمع والبيئة المحيطة والتفاعل معها بكل طاقاتها بالإضافة إلى تدعيم إمكاناتها المادية."

ويعتبر التمويل الذاتي أحد أعلى الأمنيات للتعليم الجامعي حيث تسعى الحكومات إلى التخفيف عن كاهلها التكاليف المرتفعة لذلك التعليم بطرق عدة منها السماح بإنشاء الجامعات الخاصة ، وتشجيع الجامعات على إيجاد مصادر جديدة غير تقليدية لتحويلها والاعتماد على إمكاناتها لبلوغ هدف التمويل الذاتي.

ويتضح من التعريفات السابقة أن معظم الدول تسعى لإيجاد تمويلات جديدة غير حكومية لتمويل التعليم الجامعي وتخفيف العبء عن كاهل الحكومات وذلك من خلال التخطيط السليم لإدارة الموارد الحالية وتوفير مناخ خاص وآليات وقواعد تسمح بقبول التبرعات والهبات وإدارة المنح وتوظيفها في تمويل التعليم الجامعي و لو جزئيا.

وعلى هذا الأساس يعد التمويل الذاتي للجامعات هدف ينبغي الوصول إليه وتحقيقه من خلال وضع قوانين وتشريعات تساعد الجامعات على الاعتماد على مواردها وإدارتها بكفاءة والبحث عن مصادر بديلة للتمويل الذاتي من خلال نماذج مختلفة

[1] صابر صبحي محمد ، المرجع نفسه ،ص31

[2] نسرين صالح محمد، الفاعلية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات -ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس . القاهرة ، 2005 ، ص8

[3] حامد عمار، نحو رؤية لجامعة المستقبل ، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي، رؤية تنموية ، المركز العربي ، للتعليم والتنمية ، جامعة عين شمس ، 2004 ، ص30

أهمها تحويل الجامعة إلى جامعة منتجة والتوسع في صيغ التعليم الجامعي الممول ذاتيا ودعوة رجال الأعمال والجمعيات والقوى السياسية والشعبية في دعم التعليم الجامعي.

و في هذا السياق ، يمكن حصر جملة من الأسس التي يبنى عليها تمويل التعليم الجامعي [1]على النحو الآتي :

- **مجانية التعليم والالتزام بالدستور** :جاءت المادة 65 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على الحق في التربية والتعليم و تسهر الدولة باستمرار على تحسين برامجها و مناهجها و تكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة فرص التعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته[1] .
- **رؤية التعليم على أنه استثمار**:حيث أصبح الإنفاق على التعليم في كل مستوياته نوعا من الاستثمار، تظهر أثاره في زيادة مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج
- **اعتماد سياسة التخطيط لتمويل التعليم** :من خلال وضع مخطط هيكلي للصورة المعيارية التي يمكن أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل البعيد ،ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع.

2- مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر:

يمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي و مصادر ثانوية تشمل المنح الدراسية و المعونات الأجنبية و يمكن التعرف عليها من خلال العرض التالي:

أ – المصادر الأساسية : هي تلك المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويليها و تغطية تكاليفها الرأسمالية و الجارية و تشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي.

✓ **التمويل الحكومي:** تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة % 98 حسب ما ورد عن منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) لسنة 2000 و دور القطاع الخاص % 02 و تحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية و الجارية ،حيث تخصص الحكومة مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة و العالي خاصة و ترتبط هده المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة و بأوضاعها الاقتصادية و السياسية فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة و بشكل مركزي و هو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية و من حيث حساب الميزانية و تقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها مع إضافة مبلغ جزافي كثيرا ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة و من ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعداتهم ،فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي % 80 من إجمالي الطلبة ،

و علاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل و النقل و الإقامة .....الخ[2] .

[1] صابر صبحي محمد عبد ربه ، نفس المرجع السابق ،ص34

[2] بوفلجة غيات، التربية و التعليم في الجزائر،دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران،ط2006،2،ص35.

و يستمد التمويل الحكومي مصادره لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي ،من الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله ،و التي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي،بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى و ما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية.

يرى البعض أن مساهمة الطلاب في تحمل بعض نفقات تعليمهم العالي،إلى أن الطالب هو المستفيد الأول من نواتج الخدمة التعليمية و نوعيتها ،و يتسم بالجدية بالاستفادة من هده الخدمات ،و بالرغم من ذلك تقتضي العدالة الاجتماعية ومعايير ديمقراطية التعليم،ألا تكون الأوضاع الاقتصادية للطالب حائلا دون التحاقه بالتعليم العالي ،إذا كان مستواه العقلي و قدراته تؤهله للسير في التعليم العالي.

و إذ يرى بعض الاقتصاديين أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم العالي انطلاقا من مجموعة من المبررات أهمها[1]:

1-تكفل الدولة بتمويل التعليم العالي يزيل العوائق المالية أمام الأفراد نحو الالتحاق بالتعليم العالي ، مما يؤدي إلى تحقق ديمقراطية التعليم العالي .

2-الدولة هي الجهة التي تحاول تنظيم إيراداتها ،و بفضل التعليم الذي يتلقاه الأفراد سيرفع دخلهم ،و بالتالي يزداد نصيب الدولة من الضرائب التي يدفعونها خاصة إذا كان الفرد من خريجي التعليم العالي.

3-تكفل الدولة بتمويل التعليم العالي يوفر إمكانية أفضل لتخطيط القوى العاملة من الناحية العددية و النوعية،بعيدا عن التعليم العالي الخاص.

على الرغم من أهمية تكفل الدولة بتمويل التعليم العالي إلا أنه عرف بعض المظاهر السلبية التي يمكن حصرها فيما يلي :

1- قلة الدوافع الاقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم العالي ،سواء من جانب اقتصادي مباشر او غير مباشر يدعو إلى تطوير مستوى التعليم العالي.

2-انخفاض الدوافع الاقتصادية يؤدي إلى هدر اقتصادي ،و ضياع الموارد المخصصة للتعليم العالي ،و يتمثل هذا الهدر في تدني مستوى تحصيل الطالب و تسربه، مما يزيد من نفقات تعلمه ،بالإضافة إلى عدم حرص العاملين على استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسات التعليمية الجامعية ،و الاستخدام الأمثل لها.

ب-المصادر الثانوية :المصادر الثانوية في الغالب هي مصادر خارجية تساهم بنسبة محدودة في تمويل التعليم العالي في الجزائر نذكر من أهمها [2]:

- ✓ **المنح الدراسية:** تقوم العديد من الدول المتقدمة بتقديم منح دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، و ينعكس على طلاب هذه الدولة بإرسال طلابها إلى الخارج ،و غالبا ما تكون إلى أوروبا و أمريكا.
- ✓ **الإعانات الأجنبية:** تتلقى العديد من البلدان النامية و منها الجزائر على سبيل المثال إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها،و يتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين ،و تتخذ الإعانات الأجنبية أشكالا متعددة من أهمها:

[1] سعد بن سعيد جابر الرفاع، النموذج الاسلامي لتمويل التعليم، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ،القاهرة ، ص180 .

[2] الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في العالم العربي، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ، 2007 ،ص280 .

-إعانات مالية كالمنح و الهبات و القروض بسعر فائدة ضعيف،

-إعانات مادية في شكل بنايات، تجهيزات و معدات،

-إعانات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد ،و الحلقات الدراسية و المؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه ،تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستشارة أو الإنفاق الجاري و هي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر ،و يظل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي [1].

هناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات ،فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي ،فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة ،و عليه فإن الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.

من جهة أخرى ففي بعض الأحيان تتطلب المؤسسة التعليمية التي أنشئت باستثمار رأس مال خارجي ،إنفاقا جاريا يتجاوز الميزانية المحلية ،الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من مرافق هذه المؤسسة ،و عليه يمكننا القول بأن المساعدات الأجنبية قد لا تؤدي دورها في غياب خطة تربوية وطنية تكون في بعض الأحيان تحدد الجهة التي تقدم المساعدة نوعيتها و طريقة الاستفادة منها.

الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي :[2]

تتبنى العديد من الدول سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم العالي والجامعي و منها مشاركة الطلاب و أولياء الأمور و بعض الهيئات و مؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات ،و منها أيضا العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتيا ،و ربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء، مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة، أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها و بين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم ،و مراجعة جميع عمليات الإنفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات.

و يأخذ التمويل الحكومي صورا متعددة منها : التمويل الحكومي المركزي ،و التمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والإقليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات و الأفراد في تمويل التعليم.

و بذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة شأنا كبيرا في خطتها التربوية فهو يعكس من جهة نظام التربية القائم في الدولة كما انه ينعكس من جهة ثانية على بنية التربية و يؤثر فيها و يهب لها طابعا معينا ، و لذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التربوية ، عن طريق جميع الموارد الممكنة و ميزانية الدولة المركزية ، مصادر من السلطات المحلية، الضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية.

---

[1] هشام يعقوب مريزيق،قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2008 ،ص 125.

[2] طارق عبد الرؤوف محمد عامر ،تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، بحث منشور على شبكة الأنترنت ، www.iefpedia.com/**arab**

و باختلاف أنماط التمويل في مجال التعليم العالي، نأخذ على سبيل المثال نماذج لكيفيات التمويل في مختلف الدول على النحو التالي :

1- تمويل التعليم العالي في امريكا : يرتكز تمويل التعليم العالي و الجامعي في أمريكا على ثلاث مصادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية ،و تصل حصتها حوالي % 12 و تكون في شكل منح او عقود منافسة و تساهم حكومات الولايات حوالي % 27 من تكلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية و غيرها من مصادر التمويل.

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي و الجامعي بها،و تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعي ،شرط أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات و إثرائها ،و تحسين الخدمات و الأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية.

كما يدفع الطلاب رسوما دراسية قصد الحصول على درجة جامعية ،و يختلف تحديد قيمة الرسوم من ولاية إلى أخرى. و بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجا للقروض الطلابية يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي و الجامعة،مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشر سنوات لسداد هذه القروض،و بفائدة تصل إلى5% في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية [1].

2- تمويل التعليم العالي في بريطانيا : تتكفل الحكومة المركزية في بريطانيا بتمويل التعليم الخاص حيث تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية ،و كانت أول منحة قدمتها للجامعات سنة1889 و ظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919 م و الذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعية (University Grants Committee U.G.C) لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية .

و ظلت اللجنة تؤدي وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987 ،حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة انجلترا و ويلز و اسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع ،و عدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا،و ووضع آليات و أساليب إضافية لتمويل الجامعات و العمل على استقلالها إداريا و ماليا ،بهدف زيادة قدرتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية[2].

3- تمويل التعليم العالي في فرنسا :في فرنسا يتم تمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومة بشكل أساسي حيث تشارك بنسبة 84%من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي،هذا بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية و الغرف التجارية و الصناعية.

كما تفرض الحكومة في فرنسا ضرائب على رقم المبيعات أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم ، و التي تبلغ حوالي (6%)من كتلة الرواتب و عادة لا يعفي منها أي مؤسسة إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهبات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم

[1] بوشيخي فاطمة، الانفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ،2013-2014،ص90.

[2] هنداوى محمد حافظ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي بمصر و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية،مجلة كلية التربية بدمياط ،جامعة المنصورة، 34 يوليو،2000،ص71.

الجامعي و العالي ،كما تفرض الحكومة على الشركات و المصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها و التي تعتبر أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم العالي في فرنسا [1].

4 –تمويل التعليم العالي في اليابان : تشارك السلطات المحلية الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي و الجامعي وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى و تلعب أيضا تبرعات الأفراد و الهيئات دورا كبيرا في تمويل التعليم العالي و الجامعي و تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين % 10 إلى % 30 من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي.

كما تقدم أيضا قروض طلابية بعد إن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي ،و تعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضا و يتم استردادها منهم بعد تخرجهم و بعد حصولهم على دخل واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد و الهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب و أولياء الأمور على تعليم أبنائهم التعليم العالي و الجامعي[2].

[1] بوشيخي فاطمة ، مرجع سبق ذكره،ص93

[2] شبل بدران، التربية المقارنة ،دراسات في نظم التعليم ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية، 2001 ،ص322 .

الفصل الثاني : دراسة نفقات التعليم العالي بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران – موريس أودان – من 2016 إلى 2020

مقدمة الفصل

بعد استعراضنا في الفصل السابق أهم المفاهيم الخاصة بالتعليم العالي و الاستثمار فيه من أجل التحصيل على خريجين و موارد بشرية ذات كفاءة ، و مسألة تمويله عامة ، و استعراض تطوره و الإصلاحات التي مسته في الجزائر خاصة ، سوف نحاول من خلال هدا الفصل ، عرض الجانب التطبيقي المتعلق بدراسة ميزانية التعليم العالي بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران – موريس أودان – خلال الفترة مابين 2016-2020 .

و نظرا لكون الدراسة ستجرى في مؤسسة التعليم العالي ، سنستعرض لمحة تاريخية عن المدرسة و عن هيكلها التنظيمي و الإداري، لنمر إلى دراسة الإنفاق على مستوى ميزانية تسييرها من خلال عرض و تحليل قسم التسيير و كذا الإيرادات بإتباع الخطة التالية :

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان

المبحث الثاني : تحليل ميزانية التسيير للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران – موريس أودان –

المطلب الأول : التعريف بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران – موريس أودان

تعتبر المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران –موريس أودان – مدرسة خارج الجامعة وهي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي ثقافي و مهني ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كغيرها من مؤسسات التعليم العالي عبر الوطن ، تتولى المدرسة مهام تكوين الطلبة و الإطارات المساهمة في نشر و إنتاج و تحصيل العلم و المعارف عبر طورين من التكوين ، الأول تحضيري لمدة سنتين 02 ، لينتقل بعدها الطلبة إلى الطور العالي بعد اجتياز الامتحان الوطني للدراسة حسب الاختصاص في الشعب المتوفرة في المدرسة ، كما تطلع المدرسة بمهام البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من خلال تثمين نتائج البحث العلمي و التقني و تبادل المعارف و إثرائها عن طريق المشاركة ضمن الأسرة العلمية المحلية و الدولية ، و للتذكير فقد مر إنشاء المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات الكائن مقرها بطريق السانية وهران و التي تتربع على مساحة 300 68 م^2 ، عبر المراحل التالية :

- ✓ **المرحلة الأولى :1970–1984**

في سنة 1970 تم إنشاء المدرسة العليا للتعليم المتعددة التقنيات بموجب الأمر رقم 70–85 المؤرخ في 01 ديسمبر 1970 تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في إطار برنامج التعاون بين الجزائر و منظمة اليونيسكو من أجل تكوين المكونين في التعليم الثانوي التقني و كانت تستغل منشآت جامعة وهران إلى غاية سنة 1972 إلى أن تحولت إلى بناياتها البيداغوجية الحالية ،

- ✓ **المرحلة الثانية :1984–2008**

في سنة 1984 تغيرت التسمية لتصبح المدرسة العليا للتعليم التقني بموجب المرسوم رقم 84–205 المؤرخ في 18 أوت 1984 ،

- ✓ **المرحلة الثالثة:2008–2012**

في سنة 2008 طرأ تغيير على نظام المدرسة ، و أعيد تسميتها بالمدرسة العليا للتعليم التكنولوجي بموجب المرسوم رقم 08–210 المؤرخ في 14 جويلية 2008، لتصبح (مدرسة خارج الجامعة) .

- ✓ **المرحلة الرابعة :2012 –2017**

في سنة 2012 تحول نظام المدرسة إلى المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–376 المؤرخ في 29 أكتوبر 2012.

- ✓ **المرحلة الخامسة :2017 إلى يومنا هذا .**

في عام 2017 تمت تسمية المدرسة باسم الشهيد موريس أودان بموجب القرار الوزاري رقم 15 المؤرخ في 07 فبراير 2017.

ومن تم اختير أن يكون شعار المدرسة المرسم على الشكل التالي :

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات – موريس أودان –

إن الهيكل التنظيمي المعتمد من طرف مديرية المدرسة يشكل هرما تسلسليا يوضح مسؤوليات و مهام كل المسؤولين بدءا بمدير المدرسة الذي يوجد على رأس الهرم و يليه الأمين العام،المدراء المساعدون ثم مكتب الأمن الداخلي و مكتب التنظيم العام و نيابة المديرية للمستخدمين و التكوين و النشاطات الثقافية و الرياضية , و نيابة المديرية للمالية و الوسائل، بغض النظر عن رؤساء الأقسام و مدير المكتبة .

و الشكل الآتي يوضح الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات – موريس أودان –

الهيكل التنظيمي للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات

المدير

بوهران - موريس أودان-

- رؤساء الأقسام :
  - قسم الهندسة المدنية
  - قسم الهندسة الميكانيكية
  - قسم الهندسة الكهربائية
  - قسم المناجمنت الصناعي
  - قسم الرياضيات ة الإعلام الآلي
  - قسم هندسة الطرائق و المواد
  - قسم التحضيري للعلوم و التكنولوجيا
  - مصلحة التكوين في الطور الثاني
  - مصلحة التكوين في الطور الثالث ونشاطات البحث العلمي
- مديرية المكتبة
  - مصلحة الاقتناء و المعالجة
  - مصلحة البحوث البيبليوغرافية
  - مصلحة الاستقبال و التوجيه
- الأمانة العامة
  - مصلحة داخلية
  - مصلحة الأمن الداخلي
- نيابة مديرية المدرسة مكلفة بالتكوين في الدكتوراه و البحث العلمي و التطوير التكنولوجي للإبتكار و ترقية المقاولاتية
  - مصلحة التكوين في الطور الثالث
  - مصلحة متابعة البحث و تثمين نتائجه
  - مصلحة الابتكار و ترقية المقاولاتية
- نيابة مديرية المدرسة مكلفة بالتعليم و الشهادات و التكوين المتواصل
  - مصلحة التعليم و التربصات و التقييم
  - مصلحة التكوين المتواصل أو الأولي
  - مصلحة الشهادات
- نيابة مديرية المدرسة مكلفة بأنظمة الإعلام و الاتصال و العلاقات الخارجية
  - مصلحة الإعلام و الاتصال
  - مصلحة العلاقات الخارجية
  - مصلحة اليقضة و الإحصاء
- نيابة مديرية المستخدمين و التكوين و النشاطات الثقافية و الرياضية
  - مصلحة المستخدمين فرع الأساتذة
  - مصلحة المستخدمين فرع الموظفين
  - مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات
  - مصلحة النشاطات الثقافية و الرياضية
- نيابة مديرية المالية و الوسائل
  - مصلحة الميزانية و تمويل نشاطات البحث
  - مصلحة الصفقات و التجهيز
  - مصلحة الوسائل و الجرد و الأرشيف
  - مصلحة الصيانة
- المصالح التقنية
  - مركز الأنظمة وشبكات الإعلام و الاتصال و التعليم المتلفزو التعليم عن بعد
    - فرع الأنظمة
    - فرع الشبكات
    - فرع و التعليم المتلفزو التعليم عن بعد
  - مركز الطبع و السمعي البصري
    - فرع الطبع
    - فرع السمعي البصري
  - الهو االتكنولوجي

الفرع الثاني : الهياكل الإدارية و التعليمية

تبعا للقرار الوزاري المشترك و المؤرخ في 9 جمادي الثانية عام 1439 الموافق 25 فبراير سنة 2018و الذي يحدد التنظيم الإداري للمدرسة العليا وطبيعة مصالحها التقنية وتنظيمها كما يلي :

مدير المدرسة :

مدير المدرسة هو الهيئة الإدارية العليا و هو المسؤول عن العملية الشاملة للمدرسة.فهو يمثل المدرسة في جميع أعمال الحياة المدنية و ممارسة سلطة الإشراف على جميع الموظفين و يشرف على تطبيق التشريعات في مجال التعليم .كما أنه ضابط لميزانية المدرسة و هو المسؤول عن الحفاظ على النظام و الانضباط .

يساعد مدير المدرسة كل من :

- مدير مساعد مكلف بالتعليم والشهادات والتكوين المتواصل.
- مدير مساعد مكلف بالتكوين في الدكتوراه والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وترقية المقاولاتية
- مدير مساعد مكلف بأنظمة الإعلام والاتصال والعلاقات الخارجية
- الأمين العام
- مدير المكتبة
- رؤساء الأقسام.

المديرون المساعدون :

المدير المساعد المكلف بالتعليم والشهادات والتكوين المتواصل

وتكمن مهامه في:

- متابعة وتقييم سير التعليم والتربصات

-السهر على انسجام عروض التكوين المقدمة من قبل الأقسام مع مخطط تنمية المدرسة.

السهر على احترام التنظيم الساري المفعول في مجال التسجيل وإعادة التسجيل ومراقبة المعارف وتوجيه وإعادة توجيه الطلبة.

-السهر على احترام التنظيم الساري المفعول والإجراء في مجال تسليم الشهادات

- متابعة سير التكوين في القسم التحضيري، التنسيق مع اللجان البيداغوجية للمدرسة أو مع اللجان الوطنية
- ضمان مسك البطاقية الاسمية للطلبة وتحيينها
- ضمان التكوين الأولي لطلبة المدارس العليا للأساتذة
- ترقية نشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف لفائدة إطارات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالعلاقة مع مجال أو مجالات تخصص المدرسة.

و يساعده كل من :

- رئيس مصلحة التعليم والتربصات والتقييم،
- رئيس مصلحة التكوين المتواصل أو الأولي،
- رئيس مصلحة الشهادات.

المدير المساعد المكلف بالتكوين في الدكتوراه والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وترقية المقاولاتية

ويكلف بما يأتي :

- تنظيم و متابعة سير التكوين في الدكتوراه، والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال،
- المساهمة في ترقية سياسة البحث للمدرسة وتنشيطها،
- متابعة نشاطات البحث في مخابر ووحدات البحث في الأقسام ،
- القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث جمع ونشر المعلومات الخاصة بأنشطة البحث التي تقوم بها المدرسة،
- ضمان متابعة برامج تكوين وتحسين المستوى وتجديد معلومات الأساتذة والسهر على انسجامها،
- ضمان متابعة سير المجلس العلمي للمدرسة وتنسيق نشاط اللجان العلمية للقسم،
- المبادرة بأنشطة ترقية التبادل والتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى في مجال التعليم والبحث ،
- الاستجابة لحاجيات المؤسسات والهيئات الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،
- تشجيع تطوير الابتكار والمقاولاتية.

و يساعده ، كل من :

- رئيس مصلحة التكوين في الطور الثالث،
- رئيس مصلحة متابعة أنشطة البحث وتثمين نتائجه،
- رئيس مصلحة الابتكار وترقية المقاولاتية.

المدير المساعد المكلف بأنظمة الإعلام والاتصال والعلاقات الخارجية

ويكلف بما يأتي :

- تصميم وإنجاز دعائم الاتصال نشرات المدرسة والمواقع الإلكترونية ،
- ضمان إدماج الهياكل القاعدية والشبكات المعلوماتية وترقية الرقمنة ،
- وضع آليات وإجراءات تسمح بجمع المعلومة داخل المدرسة ومعالجتها ونشرها ،
- نشر كل معلومة تتعلق بالمدرسة بوسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- ضمان توفير الخدمات عبر الإنترنت لفائدة الطالب ،
- مسك البطاقية الإحصائية للمدرسة ،
- وضع تحت تصرف الطلبة كل معلومة من شأنها مساعدتهم على اختيار توجيههم،
- المبادرة بأنشطة ترقية التبادل والتعاون مع المؤسسات التعليم العالي الأخرى،

– تشجيع مرافقة الطلبة في مسارهم المهني ،

– ترقية علاقات المدرسة مع محيطها الاجتماعي الاقتصادي والمبادرة ببرامج الشراكة،

– ضمان متابعة وتنظيم التظاهرات العلمية (الندوات الفصل الثاني الملتقيات إلخ...).

و يساعده كل من :

– رئيس مصلحة الإعلام والاتصال،

– رئيس مصلحة اليقظة الإحصاء والاستشراف رئيس مصلحة العلاقات الخارجية،

الأمين العام

يساعد الأمين العام الذي يلحق به مكتب الأمن الداخلي، كل من :

– نائب مدير المستخدمين والتكوين والنشاطات الثقافية والرياضية،

– نائب مدير المالية والوسائل.

ويكلف بما يأتي :

السهر على متابعة تسيير المسار المهني لمستخدمي المدرسة،

السهر على السير الحسن للمصالح التقنية،

– ضمان متابعة تمويل أنشطة البحث لوحدات ومخابر بحث،

– اقتراح برامج الأنشطة الثقافية والرياضية وترقيتها،

– ضمان متابعة برامج إنجاز الهياكل واقتناء التجهيزات،

– ضمان متابعة مخطط الأمن الداخلي للمدرسة،

– السهر على تزويد هياكل المدرسة ومصالحها التقنية بوسائل السير، وصيانة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة،

– السهر على مسك سجلات الجرد،

– تحضير مشروع ميزانية المدرسة ومتابعة تنفيذها. ، – متابعة القضايا محل النزاع أمام الجهات القضائية .

نائب مدير المستخدمين والتكوين والنشاطات الثقافية والرياضية

ويكلف بما يأتي :

– ضمان تسيير المسار المهني للمستخدمين،

– وضع حيز التنفيذ برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات للمستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح،

–ضمان تسيير تعداد المستخدمين، والسهر على توزيعهم المنسجم بين الأقسام،

– إعداد و وضع حيّز التنفيذ المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية،

– وضع حيز التنفيذ برامج النشاطات الثقافية والرياضية،

–متابعة الملفات القانونية والمنازعات.

و يساعده كل من :

- رئيس مصلحة المستخدمين الأساتذة،
- رئيس مصلحة المستخدمين الإداريين والتقنيين و أعوان المصالح،
- رئيس مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية. ،
- رئيس مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات.

نائب مدير المالية والوسائل

ويكلف بما يأتي

- جمع العناصر الضرورية لتحضير المشروع التمهيدي للميزانية،
- ضمان تنفيذ الميزانية ومسك محاسبة المدرسة – متابعة تمويل أنشطة البحث لمخابر ووحدات البحث المسك اليومي لسجلات الجرد،
- ضمان نظافة وصيانة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة،
- ضمان تنفيذ برامج تجهيز المدرسة.

و يساعده كل من :

- رئيس مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث،
- رئيس مصلحة الصفقات والتجهيزات،
- رئيس مصلحة الوسائل والجرد والأرشي،ف
- رئيس مصلحة النظافة وصيانة الممتلكات.

* عندما تشتمل المدرسة على هياكل للخدمات الجامعية، يساعد الأمين العام رئيس مصلحة الخدمات الجامعية، ويتكفل بما يأتي :

- ضمان شروط الإيواء والإطعام ونقل الطلبة
- ضمان سير مصلحة المنح.

تضم مصلحة الخدمات الجامعية الفرعين الآتيين :

- فرع الإيواء والإطعام والنقل،
- فرع المنح.

المصالح التقنية للمدرسة العليا هي:

- مركز الطبع والسمعي البصري،
- مركز الأنظمة وشبكات الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد،
- البهو التكنولوجي للمدارس التي تضمن التعليم في الميادين العلوم والتكنولوجيا وعلوم الطبيعة والحياة، وعلوم المادة والرياضيات والإعلام الآلي .
- مزرعة الإنتاج والمحطات التجريبية بالنسبة المدارس التي تضمن التعليم في ميدان علوم الطبيعة والحياة.

مركز الطبع والسمعي البصري : يكلف بما يأتي :

- طبع كل وثيقة إعلامية حول المدرسة ،
- طبع كل وثيقة ذات استعمال بيداغوجي تعليمي و علمي،
- الدعم التقني لتسجيل كل الدعائم السمعية البصرية و آليات الاستعمال البيداغوجي والتعليمي،

ويشمل الفرعين الآتيين :

- فرع الطبع،
-فرع السمعي البصري.

مركز الأنظمة و شبكات الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد:ويكلف بما يأتي :

- استغلال الشبكات وإدارتها وتسييرها،
- استغلال وتطوير تطبيقات الإعلام الآلي في مجال التسيير البيداغوجي،
- متابعة وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالتعليم المتلفز والتعليم عن بعد،
- الدعم التقني في إعداد وإنتاج الدروس عبر الإنترنت،
- تكوين وتأطير المساهمين في التعليم عن بعد.

ويشمل الفروع الآتية :

- فرع الأنظمة،
- فرع الشبكات،
- فرع التعليم المتلفز والتعليم عن بعد.

مدير المكتبة

ويكلف بما يأتي :

- اقتراح برامج اقتناء المؤلفات والتوثيق الجامعي،
- تسيير التوثيق في ميدان اختصاص المدرسة ،
- مسك بطاقية الرسائل والمذكرات للطور الثاني والثالث،
- تنظيم الرصيد الوثائقي للمكتبة باستعمال الطرق الملائمة للمعالجة والترتيب والمسك اليومي لجردها ،
- وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة، ومساعدتهم في بحوثهم البيبليوغرافية.

و يساعده كل من :

- رئيس مصلحة الاقتناء والمعالجة،
- رئيس مصلحة البحوث البيبليوغرافية ،
- رئيس مصلحة الاستقبال والتوجيه.

رئيس القسم

ويكلف بما يأتي :

- السهر على السير البيداغوجي والإداري الحسن للقسم ،
- وضع تحت تصرف الأساتذة والطلبة الوسائل التعليمية الضرورية للتكوين،
- تخطيط وتنسيق نشاطات القسم، لاسيما بعقد اجتماعات بيداغوجية منتظمة،
- ضمان المتابعة والتقييم البيدا لفوجي للتعليم،
- السهر على مواظبة الطلبة والسير الحسن للتعليم الفصل الخامس.

و يساعده حسب الحالة، كل من :

- رئيس مصلحة التكوين في القسم التحضيري أو الطور الثاني ،
- رئيس مصلحة التكوين في الطور الثالث ونشاطات البحث العلمي،

وعند الاقتضاء، مديرو المخابر و / أو وحدات البحث.

المصالح التقنية الخاصة ببعض المدارس العليا

البهو التكنولوجي للمدارس التي تضمن التعليم في ميادين العلوم والتكنولوجيا وعلوم الطبيعة والحياة وعلوم المادة والرياضيات والإعلام الآلي: و يكلف بما يأتي :

- الدعم التقني للأقسام في تنظيم وسير الأعمال الموجهة و/أو الأعمال التطبيقية،
- تسيير وصيانة التجهيزات الضرورية لسير الأعمال التطبيقية و/أو الموجهة.

مزرعة الإنتاج والمحطات التجريبية للمدارس التي تضمن التعليم في ميدان علوم الطبيعة والحياة و تكلف بما يأتي :

- الدعم التقني للأقسام في تنظيم وسير الأعمال التطبيقية القيام في إطار التنظيم المعمول به بكل أعمال الدراسة والبحث في ميدان علوم البيطرة والعلوم الفلاحية. ،
- تنظيم مؤتمرات وندوات وأيام دراسية وتظاهرات أخرى تقنية وعلمية من أجل ترقية نشاطات العلاج والبحث في علوم البيطرة و العلوم الفلاحية،
- تسيير وصيانة التجهيزات الضرورية لسير الأعمال التطبيقية،
- ضمان وضع ومتابعة الإنتاج وكذا المحصول وتخزين و بيع المنتوج .
- ضمان صيانة ومحافظة وتجديد المساحات الخضراء. وتشمل الفروع الآتية :
- فرع مزرعة الإنتاج،
- فرع المحطات التجريبية،
- فرع المساحات الخضراء.

المطلب الثاني :تطور الجانب البشري :

الفرع الأول : تطور عدد الطلبة بالمدرسة :

لقد عرف عدد الطلبة تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة مابين 2015-2020 ، إذ بلغ في المتوسط نسبة 7.45 % بعدما كانت نسبته 1.37% في سنة 2016-2017 ، و عرف تزايدا خلال الفترة مابين 2017-2018 بمعدل 17.80 % ثم ارتفع أقصاه في السنة الجامعية 2018-2019 بفارق يقدر بنسبة 22.69% مقارنة بالسنة 2016-2017 ، ثم ما فتئ أن انخفض إلى معدل % 0.27 في السنة الجامعية 2019-2020 ليرتفع في السنة الموالية 2020-2021 بنسبة 1.19%، أي بفارق يقدر ب 0.92%. وهذا ما توضحه البيانات المدرجة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 04: تطور عدد الطلبة للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران – موريس أودان – 2016-2020

السنة الجامعية	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020	معدل النمو في المتوسط
الطلبة	1020	1034	1218	1511	1515	1533	1 307.17
معدل النمو	-	1.37%	17.80%	24.06%	0.27 %	1.19%	7.45%

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات نيابة مديرية المدرسة المكلفة بالتعليم والشهادات والتكوين المتواصل.

- **حساب كلفة الطالب :**

عرفت ميزانية تسيير المدرسة انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ، حيت انخفض المبلغ بنسبة 43.84 % و هذا راجع لتوصيات مصالح الخزينة العمومية بضرورة إعادة صب فوائض الأرصدة المالية المتبقيةفي ميزانية التسيير للمدرسة لصالح الخزينة المركزية و الاكتفاء بمبلغ يغطي شهرين من الأجور لا غير ، وهذا تطبيقا للتعليمة الوزارية رقم 20 المؤرخة 2015/12/30. ثم توالى الانخفاض بنسبة% 7.76 في سنة 2018 ، ليعرف زيادة طفيفة في سنة 2019 حيث قدرت النسبة ب % 1.39 ليطرأ عليه تراجعا بنسبة % 0.96 في سنة 2020 .

أمام هذه الوضعية عرفت تكلفة الطالب انخفاضا ملموسا عبر الفترات الممتدة من 2016 إلى 2020 ، حيث قدر ت نسبة الانخفاض ب % 52.36 في سنة 2017 ، و تواصل الانخفاض حيث بلغ نسبة % 26.56 في سنة 2018 ثم ارتفعت تكلفة الطالب بنسبة ضئيلة تقدر ب % 1.12 سنة 2019 ،كما شهدت سنة 2020 انخفاضا بنسبة 2.13% نستخلص مما سبق أن سبب انخفاض كلفة الطالب يرجع لانخفاض الميزانية في عدة سنوات.

و هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: مجموع تكاليف الطالب الواحد من 2016 إلى 2020 (الوحدة مليار دج)

السنوات	ميزانية تسيير المدرسة	معدل النمو	عدد الطلبة	كلفة الطالب بالنسبة للميزانية	
2016	1 571 069000.00	-	1034	1 509 409.09	-
2017	881 606 000.00	-43.84 %	1218	723 814.45	-52.36 %
2018	814 037 000.00	-7.76 %	1511	538 740.57	-26.56 %
2019	825 410 000.00	1.39 %	1515	544 825.08	1.12 %
2020	817 410 000.00	-0.96 %	1533	533 209.39	-2.13%
المجموع		**-12.78 %**		**3 859 998.59**	

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات نيابة مديرية المالية و الوسائل بالتنسيق مع نيابة مديرية المدرسة المكلفة بالتعليم والشهادات والتكوين المتواصل.

الفرع الثاني : تطور عدد الأساتذة بالمدرسة :

توضح بيانات الجدول أدناه، أن عدد الأساتذة بالمدرسة عرف استقرار ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 حيث قدر عددهم ب 192 أستاذ ، ليعرف تراجعا بداية من الثلاثي الثالث من سنة 2018 إلى سنة 2021 ، حيث تأرجح العدد إلى 177 أستاذ ثم 178 أستاذ إلى أن استقر العدد في 171 أستاذ سنة 2021 ، و يرجع سبب في هذا الانخفاض إلى إحالة بعض الأساتذة على التقاعد ، كما تم تحويل عدد منهم إلى المدرسة العليا للأساتذة بوهران المنشأة حديثا لسد العجز في العنصر البشري للهيئة التدريسية و هذا تطبيقا لتعليمات الوزارة الوصية. و عليه تسعى المدرسة مستقبلا لتوظيف أساتذة جدد.

الجدول رقم 06: تطور عدد الأساتذة للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران 2016–2020

السنوات	2016-2015	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020
الأساتذة	192	192	192	177	178	171
الزيادة	-	-	-	-15	1	-7

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات نيابة مديرية المستخدمين والتكوين والنشاطات الثقافية والرياضية

المبحث الثاني : دراسة ميزانية التسيير للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران

عرفت الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير للمدرسة بقسميها الأول و الثاني انخفاضا سنة 2017 و هذا راجع لتوصيات مصالح الخزينة العمومية بضرورة إعادة صب فوائض الأرصدة المالية المتبقية في ميزانية التسيير للمدرسة لصالح الخزينة المركزية و الاكتفاء بمبلغ يغطي شهرين من الأجور لا غير ، وهذا تطبيقا للتعليمة الوزارية رقم 20 المؤرخة 2015/12/30. ثم استقرت بعد ذلك و ذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها في الفترة الممتدة مابين 2016 و 2020 و سنتعرض إليها على النحو التالي :

المطلب الأول :عرض إيرادات و نفقات الميزانية للمدرسة

الفرع الأول : تحليل إيرادات و نفقات المدرسة

حالة إيرادات و نفقات ميزانية تسيير من 2016/01/01 إلى 2016/12/31

القسم الأول : الإيرادات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
		فرع وحيد	
01.11	01	إعانة الدولة	840 000 000.00
02.11	وحيد	**إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية**	
03.11	وحيد	**إعانات المنظمات الدولية**	
04.11		**إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة**	249 900.00
	01	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	
	02	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	
	03	نواتج الإشتراكات	
	04	ايرادات مختلفة	
05.11	وحيد	**عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة** مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	
06.11	وحيد	**قروض، هبات و تركات**	
07.11	وحيد	**تخصيصات إستثنائية**	
08.11	وحيد	**مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة**	750 929.48
09.11	وحيد	**رصيد الميزانية المحتمل الناتج من السنة المالية السابقة**	730 068 170.52

		المجموع العام للإيرادات2016	1 571 069 000.00

القسم الثاني : النفقات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الأول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط	205 000 000.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي وإشتراكات الضمان الإجتماعي	30 000 000.00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	245 000 000.00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	1 200 000.00
05.21	أعباء إجتماعية	112 149 000.00
06.21	الخدمات الإجتماعية	12 000 000.00
07.21	تأمين الطلبة	7 000 000.00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين	17 000 000.00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 1999/02/13، المتمم	للبيان
	مجموع القسم الأول : نفقات المستخدمين2016	**624 349 000.00**

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
11.21	تسديد المصاريف	5 000 000.00
12.21	الأدوات و الأثاث	4 000 000.00
13.21	اللوازم	17 000 000.00
14.21	التوثيق	12 000 000.00
15.21	تكاليف ملحقة	50 000 000.00
16.21	ألبسة العمال	1 000 000.00
17.21	حظيرة السيارات	720 000.00
18.21	أشغال الصيانة	21 000 000.00
19.21	مصاريف التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما	34 000 000.00
20.21	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	3 000 000.00
21.21	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	3 000 000.00
22.21	عتاد و آثاث البيداغوجية	8 000 000.00
23.21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث	7 000 000.00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	500 000.00
25.21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية.....إلخ)	4 000 000.00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	5 00 000.00
27.21	مصاريف النشاطات الرياضية و الثقافية لفائدة الطلبة	1 000 000.00
28.21	التعاون العلمي و إتفاقيات برامج البحث	4 000 000.00
29.21	مصاريف التسيير لعملية تسجيل حاملي شهادة البكالوريا (*)	للبيان
30.21	مصاريف الخاصة بالحظيرة البحرية (**)	للبيان
31.21	مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة	18 000 000.00

	مجموع القسم الثاني : نفقات التسيير2016	**193 720 000.00**

حالة إيرادات و نفقات ميزانية تسيير من 2017/01/01 إلى 2017/12/31

القسم الأول : الإيرادات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
		فرع وحيد	
01.11	01	إعانة الدولة	785 000 000.00
02.11	وحيد	**إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية**	
03.11	وحيد	**إعانات المنظمات الدولية**	
04.11		**إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة**	
	01	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	249 900.00
	02	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	
	03	نواتج الإشتراكات	
	04	ايرادات مختلفة	
05.11	وحيد	**عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة** مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	
06.11	وحيد	**قروض، هبات و تركات**	
07.11	وحيد	**تخصيصات إستثنائية**	
08.11	وحيد	**مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة**	787 100.00

09.11	وحيد	رصيد الميزانية المحتمل الناتج من السنة المالية السابقة	95 569 000.00
		المجموع العام للإيرادات2017	881 606 000.00

القسم الثاني : النفقات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الأول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط	208 000 000.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي وإشتراكات الضمان الإجتماعي	31 000 000.00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	285 000 000.00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	1 500 000.00
05.21	أعباء إجتماعية	130 786 000.00
06.21	الخدمات الإجتماعية	12 000 000.00
07.21	تأمين الطلبة	7 500 000.00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين	17 000 000.00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 1999/02/13، المتمم	للبيان
	مجموع القسم الأول : نفقات المستخدمين2017	**692 786 000.00**

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
11.21	تسديد المصاريف	5 000 000.00
12.21	الأدوات و الأثاث	5 000 000.00
13.21	اللوازم	18 000 000.00
14.21	التوثيق	12 000 000.00
15.21	تكاليف ملحقة	50 000 000.00
16.21	ألبسة العمال	1 000 000.00
17.21	حظيرة السيارات	820 000.00
18.21	أشغال الصيانة	21 000 000.00
19.21	مصاريف التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما	18 000 000.00
20.21	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	4 000 000.00
21.21	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	4 000 000.00
22.21	عتاد و آثاث البيداغوجية	8 000 000.00
23.21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث	7 000 000.00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	500 000.00
25.21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية.....إلخ)	4 000 000.00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	5 00 000.00
27.21	مصاريف النشاطات الرياضية و الثقافية لفائدة الطلبة	1 000 000.00
28.21	التعاون العلمي و إتفاقيات برامج البحث	4 000 000.00
29.21	مصاريف التسيير لعملية تسجيل حاملي شهادة البكالوريا (*)	للبيان
30.21	مصاريف الخاصة بالحظيرة البحرية (**)	للبيان
31.21	مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة	25 000 000.00

	مجموع القسم الثاني : نفقات التسيير2017	**188 820 000.00**

حالة إيرادات و نفقات ميزانية تسيير من 2018/01/01 إلى 2018/12/31

القسم الأول : الإيرادات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
		فرع وحيد	
01.11	01	إعانة الدولة	701 000 000.00
02.11	وحيد	**إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية**	
03.11	وحيد	**إعانات المنظمات الدولية**	
04.11		**إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة**	249 900.00
	01	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	
	02	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	
	03	نواتج الإشتراكات	
	04	ايرادات مختلفة	
05.11	وحيد	**عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة** مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	
06.11	وحيد	**قروض، هبات و تركات**	
07.11	وحيد	**تخصيصات إستثنائية**	

08.11	وحيد	مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة	787 100.00
09.11	وحيد	رصيد الميزانية المحتمل الناتج من السنة المالية السابقة	112 000 000.00
		المجموع العام للإيرادات 2018	814 037 000.00

القسم الثاني : النفقات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الأول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط	202 000 000.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي وإشتراكات الضمان الإجتماعي	31 000 000.00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	266 000 000.00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	1 100 000.00
05.21	أعباء إجتماعية	121 037 000.00
06.21	الخدمات الإجتماعية	12 000 000.00
07.21	تأمين الطلبة	7 000 000.00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين	13 000 000.00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 1999/02/13، المتمم	للبيان
	مجموع القسم الأول : نفقات المستخدمين2018	**653 137 000.00**

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
11.21	تسديد المصاريف	3 000 000.00
12.21	الأدوات و الأثاث	4 500 000.00
13.21	اللوازم	17 000 000.00
14.21	التوثيق	8 000 000.00
15.21	تكاليف ملحقة	40 000 000.00
16.21	ألبسة العمال	900 000.00
17.21	حظيرة السيارات	1 000 000.00
18.21	أشغال الصيانة	15 000 000.00
19.21	مصاريف التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما	17 000 000.00
20.21	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	1 900 000.00
21.21	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	3 500 000.00
22.21	عتاد و آثاث البيداغوجية	7 000 000.00
23.21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث	5 000 000.00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	400 000.00
25.21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية.....إلخ)	2 000 000.00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	5 00 000.00
27.21	مصاريف النشاطات الرياضية و الثقافية لفائدة الطلبة	1 000 000.00
28.21	التعاون العلمي و إتفاقيات برامج البحث	2 000 000.00
29.21	مصاريف التسيير لعملية تسجيل حاملي شهادة البكالوريا (*)	للبيان
30.21	مصاريف الخاصة بالحظيرة البحرية (**)	للبيان

31.21	مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة	31 200 000.00
	مجموع القسم الثاني : نفقات التسيير2018	**160 900 000.00**

حالة إيرادات و نفقات ميزانية تسيير من 2019/01/01 إلى 2019/12/31

القسم الأول : الإيرادات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
		فرع وحيد	
01.11	01	إعانة الدولة	741 000 000.00
02.11	وحيد	**إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية**	
03.11	وحيد	**إعانات المنظمات الدولية**	
04.11		**إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة**	249 900.00
	01	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	
	02	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	
	03	نواتج الإشتراكات	
	04	ايرادات مختلفة	
05.11	وحيد	**عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة** مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	
06.11	وحيد	**قروض، هبات و تركات**	

07.11	وحيد	**تخصيصات إستثنائية**	
08.11	وحيد	**مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة**	787 760.16
09.11	وحيد	**رصيد الميزانية المحتمل الناتج من السنة المالية السابقة**	83 372 339.84
		المجموع العام للإيرادات 2019	825 410 000.00

القسم الثاني : النفقات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الأول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط	208 000 000.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي وإشتراكات الضمان الإجتماعي	30 500 000.00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	267 000 000.00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	1 100 000.00
05.21	أعباء إجتماعية	121 710 000.00
06.21	الخدمات الإجتماعية	13 000 000.00
07.21	تأمين الطلبة	8 000 000.00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين	13 700 000.00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 1999/02/13، المتمم	للبيان
	مجموع القسم الأول : نفقات المستخدمين2019	**663 010 000.00**

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
11.21	تسديد المصاريف	3 000 000.00
12.21	الأدوات و الأثاث	4 500 000.00
13.21	اللوازم	18 000 000.00
14.21	التوثيق	4 000 000.00
15.21	تكاليف ملحقة	40 000 000.00
16.21	ألبسة العمال	800 000.00
17.21	حظيرة السيارات	1 000 000.00
18.21	أشغال الصيانة	15 000 000.00
19.21	مصاريف التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما	17 300 000.00
20.21	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	1 000 000.00
21.21	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	3 500 000.00
22.21	عتاد و آثاث البيداغوجية	7 000 000.00
23.21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث	5 000 000.00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	400 000.00
25.21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية.....إلخ)	1 800 000.00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	3 00 000.00
27.21	مصاريف النشاطات الرياضية و الثقافية لفائدة الطلبة	1 000 000.00
28.21	التعاون العلمي و إتفاقيات برامج البحث	1 800 000.00
29.21	مصاريف التسيير لعملية تسجيل حاملي شهادة البكالوريا (*)	للبيان

30.21	مصاريف الخاصة بالحظيرة البحرية (**)	للبيان
31.21	مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة	37 000 000.00
	مجموع القسم الثاني : نفقات التسيير2019	**162 400 000.00**

حالة إيرادات و نفقات ميزانية تسيير من 2020/01/01 إلى 2020/12/31

القسم الأول : الإيرادات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	رقم المادة	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
		فرع وحيد	
01.11	01	إعانة الدولة	750 000 000.00
02.11	وحيد	**إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية**	
03.11	وحيد	**إعانات المنظمات الدولية**	
04.11		**إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة**	330 200.00
	01	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	
	02	مداخيل الممتلكات العقارية و المنقولة	
	03	نواتج الإشتراكات	
	04	ايرادات مختلفة	
05.11	وحيد	**عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة** مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	

06.11	وحيد	**قروض، هبات و تركات**	
07.11	وحيد	**تخصيصات إستثنائية**	
08.11	وحيد	**مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة**	670 532.76
09.11	وحيد	**رصيد الميزانية المحتمل الناتج من السنة المالية السابقة**	66 409 267.24
		المجموع العام للإيرادات 2020	817 410 000.00

القسم الثاني : النفقات

المجموع العام حسب أبواب الميزانية

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الأول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط	211 000 000.00
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي وإشتراكات الضمان الإجتماعي	31 000 000.00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	281 000 000.00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	1 500 000.00
05.21	أعباء إجتماعية	127 650 000.00
06.21	الخدمات الإجتماعية	13 000 000.00
07.21	تأمين الطلبة	9 500 000.00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين	13 000 000.00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 1999/02/13، المتمم	للبيان

	مجموع القسم الأول : نفقات المستخدمين2020	**687 650 000.00**

رقم الباب	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	القسم الثاني : نفقات التسيير	
11.21	تسديد المصاريف	2 500 000.00
12.21	الأدوات و الأثاث	4 000 000.00
13.21	اللوازم	18 000 000.00
14.21	التوثيق	5 000 000.00
15.21	تكاليف ملحقة	38 000 000.00
16.21	ألبسة العمال	800 000.00
17.21	حظيرة السيارات	1 000 000.00
18.21	أشغال الصيانة	15 000 000.00
19.21	مصاريف التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما	5 760 000.00
20.21	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر	1 500 000.00
21.21	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	2 000 000.00
22.21	عتاد و آثاث البيداغوجية	5 000 000.00
23.21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث	2 500 000.00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية	400 000.00
25.21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية.....إلخ)	1 800 000.00

26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	3 00 000.00
27.21	مصاريف النشاطات الرياضية و الثقافية لفائدة الطلبة	1 000 000.00
28.21	التعاون العلمي و إتفاقيات برامج البحث	1 700 000.00
29.21	مصاريف التسيير لعملية تسجيل حاملي شهادة البكالوريا (*)	للبيان
30.21	مصاريف الخاصة بالحظيرة البحرية (**)	للبيان
31.21	مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة	28 000 000.00
	مجموع القسم الثاني : نفقات التسيير2020	**129 760 000.00**

الفرع الأول : تحليل إيرادات و نفقات المدرسة

1-تحليل إيرادات ميزانية التسيير للمدرسة :

من خلال عرض إيرادات المدرسة ، نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للميزانية قد استقرت بعد تقلصها ، وذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها من نيابة مديرية المالية و الوسائل للمدرسة بفترة 2016-2020.

يتكون جزء الإيرادات من تسعة أبواب و هي كالتالي :

رقم الباب	رقم المادة	البيان
		فرع وحيد
01.11	01	إعانة الدولة
02.11	وحيد	**إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية**
03.11	وحيد	**إعانات المنظمات الدولية**
04.11		**إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة**
05.11	وحيد	**عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة**
06.11	وحيد	**قروض، هبات و تركات**
07.11	وحيد	**تخصيصات إستثنائية**
08.11	وحيد	**مداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة**

09.11	وحيد	**رصيد الميزانية المحتمل الناتج من السنة المالية السابقة**

حساب إجمالي الإيرادات يتم بجمع من الباب الأول إلى الباب التاسع

قدرت الإيرادات سنة 2016 ب 1 571 069 000.00 دج أما بالنسبة لسنة 2017 فقد تقلصت إلى 881 606 000.00 دج و واصلت انخفاضها لسنة 2018 إلى 814 037 000.00 دج في حين ارتفعت سنة 2019 إلى 825 410 000.00 دج لتصبح 817 410 000.00 دج في سنة 2020.

وسبب الانخفاض في سنة 2017 هو إعادة ضبط الميزانية و التقليص من الرصيد المالي المتبقي من السنة ن-1 و صبه في حساب الخزينة العامة، أما الارتفاع يرجع للتزايد في الإنفاق من سنة لأخرى نتيجة تطور عدد الطلبة ، الأساتذة و سلك العمال، كما يتبين لنا من خلال تحليل الإيرادات أن أكبر نسبة من مجموع الإيرادات هي إعانات الدولة و التي تتطور من سنة لأخرى.

أيضا نلاحظ أن أكبر إيراد كان في سنة 2019 ، كما سجلت أكبر نسبة من إنفاق الدولة نظرا لاهتمامها بقطاع التعليم العالي وإعطائه أهمية بالغة و هذا مقارنة بالإيرادات الأخرى المكونة من إعانات الجماعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية،إعانات المنظمات الدولية، ناتج حقوق التسجيل للطلبة، عائدات ناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة ومداخيل أخرى مرتبطة بنشاطات المؤسسة.

نلاحظ أن هناك رصيد الميزانية متبقي من كل سنة و الذي يتم رصده في السنة الموالية مرة ثانية لصالح المدرسة مما يدل على أن الإيرادات المحصلة كافية لتسيير المدرسة .

2-تحليل نفقات ميزانية التسيير للمدرسة :

تعبر عملية الانفاق عن مدى توفر الأموال اللازمة و الكافية لإشباع احتياجات المؤسسة الجامعية ، و ما تجدر الإشارة إليه أن التقديرات الأولية للنفقات غالبا ما تطرأ عليها تعديلات تغير من طبيعتها ، إما عن طريق تحويل الاعتمادات من باب إلى باب آخر في نفس الفصل ،أو عن طريق إعادة التقدير ، لنحصل في الأخير على تقديرات نهائية.

يلاحظ على هذه النفقات بقسميها : نفقات المستخدمين و فقات التسيير ، أنها متغير تابع لمجموع الإيرادات العامة للمؤسسة ، حيث يتم تقييم مبلغ الايرادات على مجموع أبواب النفقات، حيث يقسم جزء النفقات إلى قسمين هما :

أ–القسم الأول : نفقات المستخدمين

رقم الباب	البيان
01.21	الراتب الرئيسي للنشاط
02.21	المستخدمون المتعاقدون، الرواتب، منح ذات طابع عائلي وإشتراكات الضمان الإجتماعي
03.21	تعويضات و منح مختلفة
04.21	شبه مرتبات المتمهنين
05.21	أعباء إجتماعية
06.21	الخدمات الإجتماعية
07.21	تأمين الطلبة
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 1999/02/13، المتمم
	مجموع القسم الأول : نفقات المستخدمين

ب–القسم الثاني : نفقات التسيير

رقم الباب	البيان
11.21	تسديد المصاريف
12.21	الأدوات و الأثاث
13.21	اللوازم
14.21	التوثيق

15.21	تكاليف ملحقة
16.21	ألبسة العمال
17.21	حظيرة السيارات
18.21	أشغال الصيانة
19.21	مصاريف التكوين و تحسين المستوى في الخارج و تسييرهما
20.21	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصيرة المدى بالجزائر
21.21	عتاد و لوازم الإعلام الآلي
22.21	عتاد و آثاث البيداغوجية
23.21	المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولية
25.21	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية، و التقنية (ملتقيات، مؤتمرات منتديات، أيام دراسية.....إلخ)
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج
27.21	مصاريف النشاطات الرياضية و الثقافية لفائدة الطلبة
28.21	التعاون العلمي و إتفاقيات برامج البحث
29.21	مصاريف التسيير لعملية تسجيل حاملي شهادة البكالوريا (*)
30.21	مصاريف الخاصة بالحظيرة البحرية (**)
31.21	مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة
	مجموع القسم الثاني : نفقات التسيير

ما نستخلصه بعد الدراسة أن هناك تطور في النفقات الإجمالية من سنة لأخرى ، و تعتبر نفقات المستخدمين ، أكبر نفقة من مجموع النفقات حيث بلغت 624 349 000.00 دج سنة 2016 تم تطورت إلى 692 786 000.00 دج في سنة 2017 و التي تعد أكبر نسبة ، لتتراجع سنة 2018 إلى 653 137 000.00 دج ، وعاد الارتفاع في سنة 2019 حيت بلغت 663 010 000.00 دج و زادت وثيرته لتصل مقدار 687 650 000.00 دج وهذا راجع لتسديد مخلفات الأجور و المنح لصالح الأساتذة و العمال.

أما نفقات التسيير ، فقد عرفت تراجعا خلال سنوات 2016 -2018 ، ففي سنة 2016 كانت تقدر بمبلغ 193 720 000.00 دج ثم انخفضت إلى 188 820 000.00 دج سنة 2017 أي بنسبة انخفاض سنوية تقدر ب 9.75%.

تراجع أيضا المبلغ إلى 160 900 000.00 دج سنة 2018 ، ليشهد المبلغ ارتفاعا طفيفا سنة 2019 ليبلغ 162 400 000.00 دج ثم انخفض مجددا إلى أن وصل مبلغ 129 760 000.00 دج سنة 2020 أي بنسبة انخفاض سنوية تقدر ب 7.99% مقارنة بسنة 2019.

الفرع الثاني : نسبة ميزانية المدرسة مقارنة مع ميزانية القطاع و مع ميزانية الدولة

يعتبر التعليم العالي في الجزائر مشروعا حكوميا محض ، يمول بشكل أساسي من الموارد الحكومية و قد شهد الجزء المخصص من ميزانية الدولة لهذا القطاع ارتفاعا كبيرا منذ نشأته ، حيث عرفت ميزانية القطاع زيادة مطلقة من سنة لأخرى ، و هذا لمواكبة سياسة الاستيعاب و متطلباته ، ويبين الجدول التالي تطور ميزانية القطاع بالموازاة مع ميزانية الدولة من جهة ، و ميزانية المدرسة مقارنة بميزانية القطاع من جهة أخرى .

الجدول رقم 07: حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي في ميزانية الدولة و نسبة المدرسة منه.

السنوات	ميزانية تسيير الدولة بالدينار الجزائري	ميزانية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي	نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة	ميزانية المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بوهران	نسبة ميزانية المدرسة إلى ميزانية القطاع
2016	4 807 332 000 000.00	312 145 998 000.00	6.49%	1 571 069 000.00	0.50 %
2017	4 591 841 961 000.00	310 791 629 000.00	6.76 %	886 606 000.00	0.28 %
2018	4 584 462 233 000.00	313 336 878 000.00	6 .83 %	814 037 000.00	0.25 %
2019	4 954 476 536 000.00	317 336 878 000.00	6.40 %	825 410 000.00	0.26 %
2020	4 893 439 095 000.00	364 283 132 000.00	7.44 %	817 410 000.00	0.22 %

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على بيانات الجرائد الرسمية المضمنة المصادقة على قانون المالية (2016 -2020)

من خلال ما ورد من معطيات في الجدول السالف الذكر ، و عند مقارنة ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي مع الميزانية العامة للدولة فإنها تمدنا بمؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص صورة واضحة للجهد الذي تبذله الدولة الجزائرية من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر السنوات .

فقد كانت ميزانية القطاع في عام 2016 تعادل 312 145 998 000.00 دج أي ما يعادل 6.49% من الميزانية العامة للدولة، لترتفع في عام 2017 إلى 310 791 629 000.00 دج بنسبة تمثل % 6.76 من الميزانية العامة للدولة لتشهد ارتفاعا نسبيا سنة 2018 و المقدر نسبته ب % 83. 6 أي ما يعادل مبلغ 313 336 878 000.00 دج ، و تبعه انخفاض طفيف في سنة 2019 لتصل نسبته إلى % 6.40 من الميزانية العامة للدولة تقدر ب317 336 878 000.00 دج و هذا راجع لزيادة في اعتمادات ميزانية الدولة ، لتواصل الارتفاع سنة 2020 بنسبة % 7.44 من إجمالي الميزانية العامة أي ما يعادل مبلغ 364 283 132 000.00 دج .

هذا من جانب و من جانب آخر نلاحظ عند مقارنة نسب ميزانية المدرسة مع ميزانية القطاع ، خلال الفترة 2016-2020 أنها تشهد انخفاضا طفيفا بغض النظر على أن هذه الاعتمادات تعد كافية لتسيير المدرسة و تسجل فوائض مالية لكل سنة حيت تراوحت النسب مابين % 0.22و % 0.50 بمبالغعلى التوالي817 410 000.00 دج و 1 571 069 000.00 دج حيث يفسر هذا الانخفاض في ميزانية المدرسة ابتداءا من سنة 2017 إلى تعليمة مصالح

الخزينة العمومية لولاية وهران، بصب الأرصدة المالية و الفوائض المتبقية من السنة ن-1 إلى حساب الخزينة المركزية والاكتفاء برصيد يغطي شهرين من الأجور لا أكثر، و بالرغم من ذلك كانت الاعتمادات كافية لتسيير مصالح المدرسة و تشهد فوائض مالية كل سنة ، و في الأخير يمكن القول أن ميزانية قطاع التعليم العالي عرفت تطورا في الاعتمادات المخصصة لها بالنظر إلى أهميتها و تفسر هذه الزيادات المستمرة ب:

- ✓ ارتفاع أجور العمال و الهيئة التدريسية التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع،
- ✓ ارتفاع عدد مخابر البحث و أنشطة البحث في المؤسسات الجامعية،
- ✓ ازدياد عدد الطلبة المقيمين ، مايزيد من النفقات المخصصة للخدمات الجامعية ،
- ✓ ارتفاع عدد المسجلين في المؤسسات الجامعية حيث شهد تطورا كبيرا لأنه يمثل عنصرا أساسيا لارتفاع النفقات.

الخاتمة

يعتبر الإنفاق على التعليم العالي من المواضيع المهمة في حقل اقتصاديات التعليم ، حيث تزايد الاهتمام به لعدة أسباب منها التوسع الكبير الذي شهده قطاع التعليم العالي من جهة ،وارتفاع كلفته من جهة أخرى وكذلك الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال والتي غيرت النظرة العامة للتعليم من مجرد أنه سلعة استهلاكية، إلى أنه استثمار في المورد البشري ليحقق التنمية الاقتصادية.

فيما يخص التعليم العالي بالجزائر والذي يتميز بتاريخ عريق، ونظرا لأهميته في تكوين الإطارات اللازمة لقيادة التنمية في البلاد، دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام والقيام بعدة إصلاحات، إصلاح 1971 والذي اتبع بالتوسع التشريعي والهيكلي من 1998 حيث صدر القانون التوجيهي للتعليم العالي ، الذي عرف إصلاحا حديثا في 2004 وهو إدراج نظام ل.م.د كل هذا جاء نتيجة العولمة ومبادئ الحوكمة مما جعل هذا القطاع يعرف تحديات كبرى من ناحية تزايد عدد الطلبة والأساتذة ..... هذه التحديات جعلتها تستعد لمواجهتها من أجل تطوير التعليم العالي على مختلف المستويات سواء كانت مادية ومالية ، الإدارية والتسيرية ،و من أهم المجهودات المبذولة(إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة، تكوين الأساتذة والمؤطرين الاستعانة بالخبرات الأجنبية)، و كل المجهودات المبذولة تتطلب موارد مالية كبيرة لذا الإنفاق على التعليم العالي يحتل مكانة كبيرة في الجزائر وكل دول العالم غير أن هناك مشاكل تعيق مساره و المتمثلة في إيجاد طرق التمويل لتغطية هذه النفقات الكبيرة ، والبحث عن كل السبل و الطرق لخفض النفقة والتنبؤ بها في المستقبل.

كما أن الدولة الجزائرية اهتمت منذ استقلالها بقضية الإنفاق على التعليم العالي، حيث اعتبرته مشروعا حكوميا محضا تموله بشكل أساسي الموارد الحكومية من حيث المصادر غير أن هذه الموارد تبقى محدودة لذا يجب إعطاء استقلالية لجميع المؤسسات الجامعية حتى تتمكن من البحث عن مصادرها الخاصة ويكون لها تمويل ذاتي .

أما في الدراسة التطبيقية تعرضنا حول اللمحة التاريخية للمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران و حاولنا دراسة ميزانية التسيير للمدرسة، حيت تطرقنا لكل من الإيرادات التي تبين أن أكبر نسبة منها تعود إلى إعانات الدولة ثم النفقات التي تقسم إلى نفقات التسيير و المستخدمين وتعتبر هذه الأخيرة أكبر مستهلك من النفقات العامة ، و يتم تقدير الإيرادات على أساس النفقات لننتقل إلى تطور كل من عدد الطلبة والأساتذة في المدرسة والملاحظ أنه في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى.

من خلال التحليل النظري ، تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وأهمية التعليم العالي حيث يتجلى ذلك بالنظر إلى المجهودات المبذولة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو إنتاج موارد بشرية بكفاءات ومعرفة واسعة بما يضمن تحقيق التنمية مستقبلا على اعتبار أن الاستثمار في الموارد البشرية عبر التعليم يتحقق منها عائد مستقبلي مما يجعل الدول عموما في المقدمة أما فيما يخص الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بصفة عامة و حصة المدرسة تختلف في نسبها على حسب ما يحدد من إنفاق عمومي وهذا بدوره مرتبط بمداخيل وإيرادات الدولة عموما مهما كان مصدرها.

و من خلال الدراسة السابقة، نستنتج مجموعة من النتائج و التوصيات نذكرها كالآتي :

أولا : النتائـــــــــــــــج :

1-للتعليم العالي أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، و تزداد أهميته عند وجود رابط مشترك بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية للبلاد، فكلما أولت الدولة اهتماما بدور التعليم العالي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ،كلما زاد الاهتمام في جميع جوانبه، خاصة الجانب التمويلي .

2 – تمويل التعليم العالي أخذ أشكالا كثيرة ومتنوعة في مختلف الدول وفي المؤسسات الجامعية ذاتها، وكان الاختلاف على مستوى مقدار تدخل الدولة أو تباين حصتها في تمويل التعليم العالي، والجزائر من بين الدول التي رمت بكل ثقلها في تمويل التعليم العالي منذ الاستقلال بنسب مرتفعة جدا تصل إلى 98%، رغم الضغوطات الاقتصادية وغير اقتصادية على التعليم العالي .

3-قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات على مستوى التعليم العالي كان غير كاف، بدليل أنه لم يمس الجانب الهام في التعليم العالي المتمثل في التمويل وتنويع مصادره، مما نتج عنه ضغوطات كبيرة على الخزينة العمومية.

4- إعانات الدولة تمثل أكبر نسبة من مجموع إيرادات المدرسة المقدرة ب 92 % والتي تقسم إلى نفقات التسيير و المستخدمين وتعتبر هذه الأخيرة أكبر مستهلك من النفقات العامة .

ثانيا : التوصـــــــــــيات :

يمكن لمتخذ القرار أيضا الاسترشاد بالمقترحات والتوصيات التالية لتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر والمؤسسات التعليمية المختلفة ومنها المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران:

01-أصبح من الضروري الآن التفكير بجدية في عملية تمويل التعليم العالي في الجزائر و البحث عن مصادر تمويلية جديدة من شأنها تخفيف العبء عن كاهل الحكومة من ناحية ،و العمل على تحسين نوعية التعليم و تطويره من ناحية أخرى. ويتمثل ذلك في التمويل الخاص من خلال مشاركة الأفراد في تمويل تعليمهم ،و الشركات و المؤسسات من خلال منح قروض للطلاب أو الدعم المالي للجامعات مقابل استفادتها من خريجي هذه الجامعات بعد تخرجهم أو غير ذلك من الأساليب (يمكن الإفادة في هذا لمجال من تجارب الدول الأخرى المختلفة منها على سبيل المثال الدول الغربية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق آسيا مثل اليابان و كوريا الجنوبية و ماليزيا و سنغافورة و غيرها).

إضافة إلى التمويل الذاتي من خلال استثمار كافة الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة للمؤسسات التعليميةوالاستثمار الأمثل للموارد ،مع مراعاة العوامل الاجتماعية و التربوية.

02-إعادة النظر في نظام المنح فلا يعقل أن يستفيد من المنحة 90 بالمئة من الطلبة الجامعيين.

03-التوسع في التعليم العالي الخاص ،مع مراعاة أن يكون في متناول الأغلبية و تحت إشراف ورقابة الحكومة حتى لا يغلب عليه الطابع التجاري إلى أن يثبت جدواه.

04-إنشاء إدارة خاصة لاقتصاديات التعليم العالي تتبع للوزارة أو لكل مؤسسة تعليمية ،تتولى كافة الأمور التي تتعلق بتنمية موارد المؤسسات التعليمية ،و العمل على استثمار الموارد التعليمية للاستثمار الأمثل و ترشيد الإنفاق التعليمي ورفع كفاءة النظام التعليمي.

05-عقد ندوة أو مؤتمر سنوي يعني باقتصاديات التعليم بشكل عام في الجزائر ،و المشاركة في الندوات العربية و العالمية في هذا المجال .و الإفادة من نتائجها و توصياتها قدر الإمكان خاصة وأن هناك تفريط من طرف الحكومة في هذا الموضوع ، كما أنه على الندوات الجهوية أن تقوم بواجب تحسيس رؤساء المؤسسات الجامعية بضرورة البحث عن مصادر تمويل جديدة واستغلال جميع التشريعات والقوانين السارية المفعول في هذا المجال.

06-الإستفادة من التجارب الحديثة للدول المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و هولندا و الدنمارك و اليابان وماليزيا وغيرهم،ومن المنظمات الدولية المتخصصة في مجال تمويل التعليم وسبل تنمية موارد المؤسسات التعليمية.

07-تفعيل دور مجالس الإدارة في المؤسسات الجامعية للقيام بعملها على أحسن وجه لأنها هي المسؤول الأول على استراتيجية التمويل في المؤسسة الجامعية.

كما يمكن لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر ومنها المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بوهران الحصول على عوائد مالية مجزية من خلال التأجير أو الرسوم بالمقابل ك :

01-فتح المجال للأجهزة الحكومية الأخرى وللقطاع الخاص بشركاته ومؤسساته للإستفادة من المعارض والقاعات الكبيرة والمسارح لعرض منتجاتها المختلفة وعقد الندوات والمؤتمرات ونحوها.

02-الاستفادة من الإعلان وتسويقه ،وذلك بتخصيص مساحات ولوحات ثابتة داخل المؤسسات التعليمية ، ومن خلال المجلات و المنتجات المختلفة و سيارات النقل التابعة لمؤسسات التعليم العالي ،مقابل رسوم معينة.

03-إقامة معارض دائمة متصلة بالجمهور لبيع الإصدارات و المنتجات الفنية و العلمية لواردات التربية و التعليم العالي و المؤسسات التعليمية المختلفة .

04-القيام بالبحوث و الدراسات العلمية و تقديم الاستشارات المتخصصة المختلفة للجهات الحكومية ولشركات ومؤسسات القطاع الخاص ،مقابل عوائد مالية أو دعم مالي من هذه الجهات للمؤسسات التعليمية.

05-الإستفادة من إمكانيات المؤسسات الجامعية ولاسيما في مجال الحاسب الآلي و الانترنيت، تعليم اللغات وبرامج خدمة المجتمع لفئات العمر المختلفة من الجنسين بما فيهم الكبار لتدريب الجمهور في الفترة المسائية وفي الإجازات السنوية ،برسوم منافسة .

06-الإستفادة من خبرات و تجارب أعضاء هيئة التدريس من خلال المختبرات في تقديم البحوث و الابتكارات و الاستشارات المختلفة لكافة الجهات ،مقابل عوائد مالية مجزية ،من خلال إنشاء مزيد من المراكز البحثية المتطورة و المتخصصة مثل مركز الطاقات المتجددة وغيره من المراكز التي تقدم خدمات بمقابل.

07-الإستفادة من الشركات و المؤسسات المالية و الصناعية و التجارية– ولاسيما المصارف و الشركات الكبيرة – وغيرها التي تقوم باستقطاب خريجي الجامعات للعمل لديها ،أو الإسهام في التعليم و التدريب ،أو غير ذلك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

1- عبد الله زاهي الرشدان، "في اقتصاديات التعليم"، دار وائل للنشر و التوزيع، ط3، عمان،2008.

2- حسن خلف فليح، اقتصاديات التعليم و التخطيط، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.

3- حسين عبد اللطيف بعارة،ماجد محمد الخطايبية، الأساليب الابداعية في التدريس الجامعي،ترجمة، دار الشروق للنشر و التوزيع الأردن.2002.

4- سهيل حمدان ، اقتصاديات التعليم ،تكلفة التعليم و عائده ،الطبعة الأولي دمشق مؤسسة رسلان علاء الدين 2002.

5- عابدين محمود عباس .. علم اقتصاديات التعليم الحديث القاهرة، مصر الدار اللبنانية 2000 .

6- حامد عبد المجيد دراس و آخرون، "مبادىء المالية العامة القسم الثاني"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، بطون طبعة، الإسكندرية 2003.

7- خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"،دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

8- عادل فليح العلى، "المالية العامة و التشريع المالي الضريبي"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

9- عاطف وليم أندراوس،"الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.

10- عبد المطلب عبد الحميد، "النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي و كلي للمبادئ" ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، بدون طبعة مصر، 2001.

11- وليد عبد الحميد عايب،" الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة سين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، لبنان، 2010.

12- فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2007 .

13- محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي ، الطبعة الأولي ،دار الجيل، بيروت، 2000.

14- مهدي التميمي، مهارات التعليم: الدراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن 2007.

15- جمال أسد مزعل،"الاعتبارات الاقتصادية في التعليم "، دار النشر، مديرية المطبعة الجامعة،1985.

16- الحبيب مصدق جميل .التعليم و التنمية الاقتصادية، دا الرشيد للنش و الثقافة، منشورات وزارة الثقافة، بغداد العراق.

17- حامد عمار، نحو رؤية لجامعة المستقبل، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي: رؤية تنموية، المركز العربي للتعليم و التنمية، جامعة عين شمس،2004.

18- سعد بن سعيد جابر الرفاعي، النموذج الإسلامي لتمويل التعليم، مؤسسة المختار للنش التوزيع، القاهرة،2008.

19- سهيل الحمدان، اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم و عائداته ، مؤسسة رسلان للطباعة، دمشق سوريا،ط1، 2002.

20- شبل بدران، التربية المقارنة، دراسات في نظم التعليم، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2001.

21- صابر صبحي محمد عبد ربه، التمويل الذاتي للتعليم الجامعي، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة،ط1، 2013.

22- فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط2، 2007.

23- معجم اللغة العربية: المعجز الوجيز، القاهرة، وزارة التربية، 1978.

24- هشام يعقوب مريزق، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

25- الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في العالم العربي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.

- **المذكرات و المنتديات :**

26- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2009.

27- هاجر سلطاني ، سياسة الانفاق الاستثماري و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، السنة الجامعية 2014/2013.

28- بو نوار بومدين ،النفقات العامة على التعليم ، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 2011-2010.

29- بوشيخي فاطمة، الإنفاق الحكومي على التعليم العالي و أهميته في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تلمسان 2014/2013.

30- محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، .مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،جامعة منتوري، قسنطينة 2011/2010.

31- نسرين صالح محمد، الفاعلية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات- ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2005 .

32-طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في الضوء الاتجاهات المعاصرة، بحث منشور على شبكة الانترنت www.iefpedia.com/arab.

33- هنداوي محمد حافظ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي بمصر و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية بدمياط ،جامعة المنصورة،2000.

34- نعيم بن محمد" :التعليم العالي في الجزائر التحديات، الرهانات و أساليب التطوير" 2008، وثيقة إنترنت .

35- منتديات ستار تايمز ، 2009، الاستثمار في رأس المال البشري.

36- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **القوانين و التقارير الرسمية**

37- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 فبراير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، سنة 2018.

38- التعديل الدستوري لسنة 2020.

39- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة العدد 78 ديسمبر 2014.

40- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة العدد 72 ديسمبر 2015.

41- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة العدد 77 ديسمبر 2016.

42- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة العدد 76 ديسمبر 2017.

43- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة العدد 79 ديسمبر 2018.

44- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة العدد 81 ديسمبر 2019.

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية:

45-Adam Smith "recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations" ED Gallimard. PARIS 1976 .

46- Blaug, Mark " the concept of human capital in economics of education" vol. 1, edited by M. Blaug, England elbss & PENGUIN Books,1968.

47- MARC Gurgand " Economie de l'éducation " éditions la Découverte, paris, 2005.

48- MINCER, J. (1958). Investment in Human Capital and Personal Income Distribution, Journal of Political Economy.

49 - BECKER, G. S. (1993). Human Capital: A theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education, Chicago: University of Chicago Press.

50 - VAIZEY, J. (1964). Economies de l'éducation., France: LES EDITION OUVRIERES

51 - SMITH, A. (1776). Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. (G. Garnier, Trad.) Québec, Canada: Université Chicoutimi.

52 - SAY, J. B. (1803). Traité d'économie politique. Québec, Québec, canada: Université de Chicoutini. Livre 2,

53 - MARSHALL, A. (1890). Principes d'économie politique (Vol. livres IV). (F. Savaires Jurdan, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université de Chicoutimi.

54 - Kenen, M., Daivd; the impact of reaganomics on state financing of public higher education E.D.A.., university of Massachusetts, diss, abs., int., vol.55, No.3A, 1994

- **المواقع الالكترونية:**

55- www.iefpedia.com

56- www.macromedia.com

57- office national des statistiques

58- www.mesrs. dz

59- http://www.startimes.com